



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مصطلح المجاز في كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص النقد الأدبي ومصطلحاته

إعداد الطالبة :

☜حدة بن حميدة

إشراف الأستاذ:

☜د.العيد جلولي

السنة الجامعية 2014/2013



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



مصطلح المجاز في كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص النقد الأدبي ومصطلحاته

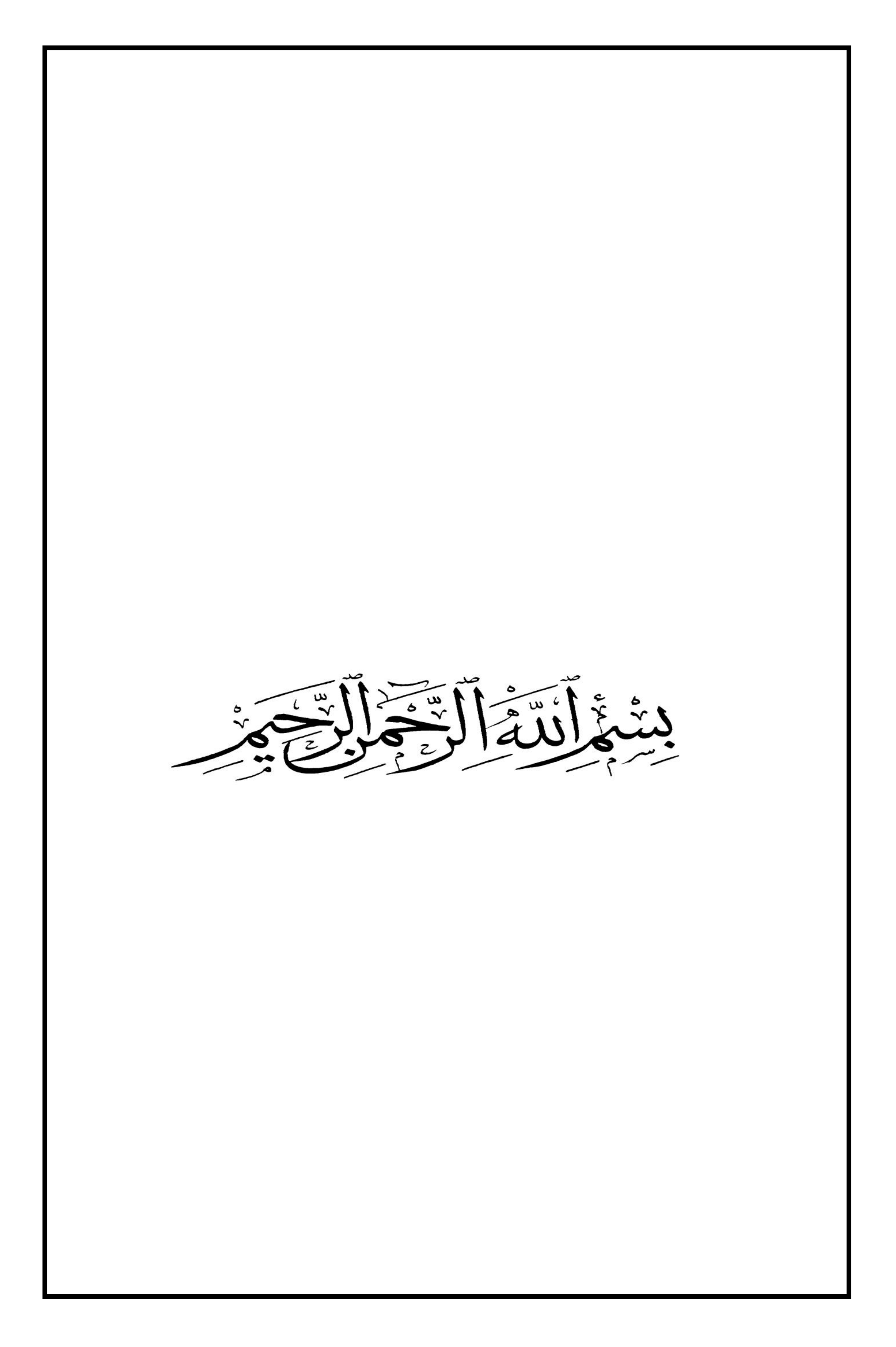
إعداد الطالبة :

☜حدة بن حميدة

إشراف الأستاذ:

☜د.العيد جلولي

السنة الجامعية 2014/2013


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الحنونة التي أدعو الله أن يمدها بالصحة والعافية، والتي بفضل دعوتها لي بالخير والتوفيق

أمي الغالية

وإلى الصارم الذي علمني أن الحياة عملا وجد حتى أصل للنجاح

أبي العزيز

وإلى كل إخوتي وأخواتي كل باسمه

محمد الطاهر، محمد الأزهر، ربيع، صالح، سلمى، نجاة

حدة بن حميدة

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله على فضله، في إنجاز هذا البحث

أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم ومدى لي يد العون، وعلى رأسهم الأستاذ المحترم:

الدكتور العيد جلولي، والذي كان لي عظيم الشرف في قبوله الإشراف على مذكرتي.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري أيضا إلى كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة قاصدي مرباح، دون أن أنسى موظفيها وعمالها.

حدة بن حميدة

ملخص:

يتناول هذا البحث الكشف عن مدلول مصطلح المجاز عند السجلماسي في كتابه المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ومعرفة طريقة طرحه الذي يظهر فيه استقلالية واضحة لفكره وثقافته الواعية، بدءا بمقدمة ثم مدخل تمهيدي عن المصطلح؛ ماهيته أصوله ووضعه، وكذا وصل الدرس النقدي بالدرس البلاغي، ثم بدأت بعد ذلك فصول البحث:

أولا: فصل مصطلح المجاز عند العرب حتى القرن الثامن الهجري، والذي تعرضنا فيه لموقع مصطلح المجاز عند السجلماسي في كتابه، إضافة إلى المجاز عند مدرسة البلاغة التي ينتمي لها السجلماسي، وآراء العلماء في الكتب القديمة.

ثانيا: فصل الدراسة التطبيقية حيث ألقينا الضوء على الشواهد الشعرية للمجاز في فصل التخييل، والتي تكشف عن مهارة الشاعر وقدرته على ابتداع كساء فني لإظهار المعنى في أبهى صورة، كما تناولنا كذلك مصطلح المجاز في غير فصل التخييل، وبينت منهجي في دراسة وهو المنهج التاريخي مستعينة بأداتي الوصف والتحليل.

وانتهت الدراسة بخاتمة وجيزة عن معالم البحث ونتائجه، وكذا تبين المصادر والمراجع التي اعتمدتها في البحث.

فهرس الموضوعات

مقدمة

مقدمـة:

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَل صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ » (سورة النمل الآية 19)

لا يسعني، وأنا أقدم ثمرة هذا البحث الذي أعان الله على اقتطافها من غرس الأسلاف ومن تراث خاصة العلماء والمفكرين في علم من علومهم الأصيلة التي شرعوها لخدمة دينهم، وهي القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بإثبات إعجازه، وتحديه للمكابرين، عن طريق إبراز صور البيان الرفيع التي تحدى بها ذوي اللسن وأعلام الفصاحة والبيان فيهم.

نشأت البلاغة كغيرها من علوم اللغة العربية، إذا لخدمة القرآن الكريم وإتقان اللغة وتعليمها والوقوف على أساليبها، ومرت بأطوار مختلفة، وشهدت تجارب متعددة، وكان المصطلح البلاغي يأخ ذ م عناه العلمي الدقيق كلما ظهر عالم ألمعي له قدرة على وضع الحدود وصياغة التعريفات، ومن ه ذا الأخير بدأت الثقافة العربية رحلتها الإبداعية في البلاغة والنقد ومختلف علوم العربية، إ ذ أنه لا يمكن الفصل بين البلاغة والنقد بل يعسر ذلك لأن مباحثها وفروعها امتزجت وتداخلت تداخلا لا نستطيع من خلاله اعتبار البلاغة والنقد علمين مستقلين أحدهما عن الآخر.

وهذا ما نلاحظه في الكتب القديمة والمؤلفات الأولى من قبيل عيار الشعر لابن طباطبا والبديع لابن المعتز ونقد الشعر لقدامة ابن جعفر وغيرها، « والإشارة إلى خطر منهجي تاريخي لحقنا من القدماء ولم ينتبه إليه المحدثون، وهو عناوين كتب القرن الثامن في المغرب حيث أبعدت الدارسين عن المضامين الحقيقة التي تمثل في بعدها ودلالاتها المضمونية والمنهجية والأسلوبية ما تهدف إليه عناوين التراث النقدي، إ ذ قضى العنوان البديعي على المضمون النقدي ». (السجلماسي، المنزع البديع، ص:97)

ولعل النقد الأدبي والبلاغة من أبرز تلك العلوم التى يعد المصطلح إحدى آلياتها؛ وبما أن المصطلح يعد لغة الفكر العلمي ويجسد قضية حضارية، وأن الاهتمام به وبصياغته وتحريره أصل من أصول الفكر ومظهر من مظاهر الثقافة الأصيلة، وأنه ماثل في كل الأصعدة والمستويات.

لذلك فقد اتجهت جهود الباحثين في العصر الحديث إلى دراسة المصطلحات من خلال العصور، أو الشخصيات، أو المصنفات، لأن القرن الهجري السابع ومطلع الذي يليه عرف مدرسة بلاغية عربية مغربية قامت ببلورة الدرس النقدي والبلاغي، وأعطت صورة مضيئة لتطوير النقد في المغرب العربي الذي تميز بالقوة والأصالة والتفرد في توظيف الفلسفة تنظيرا وتطبيقا. لذلك يستحق أن يوليه المهتمون بالدراسات النقدية والبلاغية المقارنة عنايتهم وهذا الذي يمثل خاتمة النشاط النقدي القديم عند العرب كما تصوره أنظار ابن خلدون.

نذكر من أشهر أعلام هذا القرن ثلاثة أولهم وأسبقهم زمنا الشاعر الأديب حازم القرطاجني (ت 684 هـ) صاحب كتاب " منهاج البلغاء وسراج الأدباء "، وثانيهم العالم الرياضي المفكر والأديب النابغة ابن البناء العددي المراكشي(ت 721 هـ) صاحب كتاب " الروض المريع "، أما ثالثهم هو أبو محمد القاسم السجلماسي الذي مازلنا نجهل الكثير عن تفاصيل حياته، إلا أنه عاش بالمغرب في أواخر القرن السابع الهجري ومفتتح الثامن، وأنه انتهى سنة 704 هـ من تأليف كتابه " المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"، الذي نحن بصدد تناوله بالدراسة لتبيان التوجه البلاغي الذي اتخذه صاحبه من خلال الوقوف عند مصطلح المجاز لديه، فكان بحثنا موسوما بـ **مصطلح المجاز في كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي.**

و قد دفعني إلى اختيار هذا العنوان أسباب عدة نوردها كالتالي:

1- التركيز على الأساس والأصل الذي ينبني عليه غيره، لأن الفترة التي عاشها المؤلف كانت فترة تأسيس النقد العربي.

2- لأن علماء هذه الفترة هم الأكثر إسهاما، والأوفر في جمع نصوصهم وتحقيقها من لدن الدارسين.

3- المنزلة التي تبوءها السجلماسي بين علماء عصره.

4- لأن الدراسة المصطلحية تستلزم فيما تستلزم إقامة الشخصية النصية النقدية للفئة موضوع الدراسة، إذ إن التكشف للمصطلحات يقتضي جمع النصوص وهذا يعني تكوين ديوان للنقد، وفي الدواوين النقدية الأساس الحقيقي للدراسات النقدية.

و كل هذه الأسباب تؤدي بنا إلى طرح إشكالية لابد من معالجتها خلال هذا البحث وهي: ما الذي ارتكز عليه السجلماسي في تحديده لماهية المصطلحات؟ وما الجديد الذي جاء به فيما يخص مصطلح المجاز عن سابقيه؟.

ويعد كتاب السجلماسي " المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع "« أول مصدر مغربي في النقد والبلاغة يرى النور بهذا التحقيق العلمي من تراثنا ».

(السجلماسي، المنزع البديع، ص: 07)

وهذا ما جعلنا نقوم باختياره كموضوع للدراسة، وقد قام بتحقيقه وتقديمه الدكتور علال الغازي لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة محمد بن عبد الله بفاس بتاريخ: 15 ديسمبر 1977، وذلك تحت إشراف ورئاسة أمجد الطرابلسي، وعضوية عباس الجراري، وعبد الوهاب التازي، وفوقية حسين محمود، كما نال بهذا التحقيق جائزة المغرب للآداب سنة 1980، والطبعة المعتمدة في هدا البحث هي الطبعة الأولى مكتبة المعارف الرباط 1980.

ويتضح من خلال تصفحنا للكتاب تميز المدرسة المغربية وتفردها بسمات خاصة في النقد والبلاغة؛ وهو يمثل بذلك وجها فريدا جديدا في النقد الأدبي، ويبين تفاعل الثقافة العربية والثقافة اليونانية في هذا الميدان، و يضيف لونا جديدا في المنهج العلمي وأكثر فهما للنظر الأرسطي اليوناني، وقد اعتمد السجلماسي في تأليف كتابه على العقل وال ذوق معا واحتكم إلى ثقافة عميقة من الثقافتين العربية واليونانية في الدرس النقدي والبلاغي.

وهدفت هذه الدراسة – بما فيها من مادة بلاغية ونقدية– محاولة الوقوف على إسهاماته في تحديد خصوصية المدرسة المغربية الفلسفية في النقد والبلاغة، كما أسهم فيها ابن خلدون في التاريخ وعلم الاجتماع والمكلاتي في علم الأصول، وابن الأزرق في علم السياسة، وكذا تحديد الخلاف ووقفه بين الدارسين في هـ ذا الموضوع بين العرب واليونان، والتعريف بواحد من أقدر البلغاء والنقاد، وأبرزهم ممن قدّموا للمكتبة العربية والإسلامية عصارة فكرهم، وقد أفدت في هذا البحث ممن سبقوني إلى هذا النوع من الدراسة نذكر منها: دراسة حسام الدين موسى عفانة بعنوان الحقيقة والمجاز في الكتاب والسنة، ودراسة علال الغازي بعنوان تطور مصطلح التخييل في نظرية النقد الأدبي عند السجلماسي، ودراسة حسين دحو بعنوان المصطلح البلاغي في كتاب المنزع البديع.

أما عن المنهج الذي اتبعناه في دراسة الموضوع، وبما أن هذه الدراسة لاتتناول الكتاب بأكمله، ولا تناقش تنظير الشعر عند السجلماسي في عمومه، لكنها تقتصر على جانب جوهري في تنظيره للشعر يتصل بمصطلح المجاز عند استعمال السجلماسي له في فصل التخييل بخصوص وفي الأجناس التسعة الأخرى بالعموم، ذلك أنه استعمل مصطلح المجاز في هذا الفصل بمفهوم مختلف عن مفهوم هـ في تيار شراح أرسطو، فوجد نا أن المنهج المناسب لهذه الدراسةهو المنهج التاريخي مستعين بأداتي الوصف والتحليل.

فالتاريخي نجده في التمهيد وه ذا عند تتبع المصطلح أصوله ووضعه ثم ماهية مصطلح المجاز عند مدرسة البلاغة التى ينتمي إليها السجلماسي وكذا الكتب القديمة، ثم عند وصف

مصطلح المجاز عند السجلماسي، والكشف عن مدلولاته وخصوصياته، ومقارنتها مع سابقيها من النقاد العرب، ثم التحليلي في الفصل الثاني بقصد تحليل مصطلح المجاز في المنزع البديع.

فقسمنا البحث إلى مقدمة ومدخل تمهيدى وفصلين:

تناولنا في المدخل ماهية المصطلح البلاغي لغتا واصطلاحا عامة أصوله ووضعه، لينتهي في الأخير إلى كيفية وصل الدرس النقدي بالدرس البلاغي والعلاقة بينهما.

أما الفصل الأول فقد خصصناه لمصطلح المجاز عند العرب حتى القرن الثامن الهجري، وقسمناه إلى محورين تطرقنا في المحور الأول إلى موقع المجاز عند السجلماسي في كتابه المنزع البديع، ثم مفهوم مصطلح المجاز لديه، أما المحور الثاني فقد شمل مفهوم المجاز عند المدرسة التى ينتمي إليها، وما جاء عنه من آراء العلماء في الكتب القديمة .

والفصل الثاني تناولنا فيه الدراسة التطبيقية، وتطرقنا في ها أولا إلى الشواهد الشعرية للمجاز عند السجلماسي وتصنيفها، وثانيا لمصطلح المجاز في غير فصل التخييل فقد عثرنا عليه في جنس الايجاز وبالضبط في نوعان هما المساواة وح ذف المضاف وابقاء المضاف إليه، وفي جنس الاشارة في ثلاثة أنواع هي التتبيع والتعريض والتلويح، وجنس المبالغة في أنواع التجريد المركب والاستثناء وتسمية السبب باسم المسبب، وتسمية الشيء بعقباه والمثال والتتميم والتخصيص، أما جنس الرصف فالمجاز ظاهر في نوعان هما المقابلة والتقسيم، وجنس المظاهرة في أنواع المطابقة والمكافأة والمقايضة والمحاذاة وما وافق الجزء الأخير من القول صدر الجزء الأخير والترديد، أما جنس التوضيح فهناك نوعان هما البيان والتفسير، وجنس الاتساع المجاز واضح في نوع واحد وهو الاتساع الاكثرى، أما جنس الانثناء فللمجاز في أنواع الالتفات والاعتماد والاستطراد والتفريع والخروج وأخيرا جنس التكرير

فالمجاز موجود في نوع البناء والمماثلة وتجنيس السمع وما يقع في أثناء البيت وتجنيس الكناية والاشتراك.

مع الشرح والتحليل لبعض هـ ذه النماذج والتى لمسنا فيها وضوحا وقربا للمفهوم عند السجلماسي، لينتهي هذا البحث كله بخاتمة، والتي ذكرنا فيها ما استطعنا الوصول إليه من نتائج محاولين المساهمة في إضاءة جانب من جوانب تراثنا العربي الثري.

أما مكتبة البحث فإنها تمتد لتشمل المصادر والمراجع النقدية والبلاغية وكذا الدراسات التي ساعدتنا على فهم فكر السجلماسي، ككتاب البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف، وكتاب مصطلحات النقد لدي الشعراء الجاهلين والإسلامي ين للشاهد البوشيخي، والمختصر في تأريخ البلاغة لعبد القادر حسين، ومفتاح العلوم للسكاكي......الخ.

وقد واجهنا في البحث مجموعة من الصعوبات تمثلت في ندرة المؤلفات والدراسات العلمية، مع تأكيد ما توافر من المصادر والمراجع، وعدم وجود مؤلفات مطبوعة له سوى كتابه محل الدراسة، بالإضافة إلى صعوبة الموضوع وتشعبه فهو يحتاج إلى أدوات تحليلية كثيرة.

ولا يسعنا في الأخير إلا التقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكثير للمشرف الدكتور العيد جلولي على توجيهه لي وسعة صبره، والقول الحمد لله على فضله في إنجاز هذا البحث فإن أصبنا فهذا من عنده، وإن أخطائنا فهذا من أنفسنا أو من الشيطان.

الطالبة: حدة بن حميدة

ورقلة في: 2014/05/02

مدخل تمهيدي

1- ماهية المصطلح :

عني هذا البحث بدراسة واحدة من المصطلحات الواردة في كتاب **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي** (ت بعد 704هـ)، وهو **مصطلح المجاز**.

والسجلماسي من أبرز العرب القدماء الذين أسهموا في إرساء دعائم نظرية النقد الأدبي عند العرب، ولما كانت محاولة الرجل ريادية ابتكارية ، لاسيما في مجال المصطلح الذي يعد من أحدث العلوم المعاصرة ذات الصلة بكل ميادين المعرفة، علمية وإنسانية على حد سواء، كان لابد لهذا المصطلح أن يشكل ظاهرة هامة بشكل عام، لأنه مظهر من مظاهر التواصل والتفاهم بين أصحاب تخصص من التخصصات، إ ذ هي تستحق الجمع والدرس والتحليل، وفي هذا الاطار بذل العرب جهدا كبيرا في تحديد مفهومه.

- المصطلح لغة واصطلاحا:

المصطلح كلمة مشتقة من الأصل اللغوي الثلاثي (صَلَحَ) (صَلُحَ)، وهو من باب: مَنَعَ، وكَرُمَ، فقد جاء في لسان العرب « أصلح الشيء بعد فساده : أقامه، والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا [...] بمعنى واحد »[1].

أما في الاصطلاح « اخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقل: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى »[2].

1- ينظر معاجم اللغة مثل: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق أبو الوفاء الهوريني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (صلح)، ص: 293 .

- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (صلح)، ص: 517.

2- الجرجاني على بن محمد بن على، التعريفات، تحقيق مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، المغرب، الدار البيضاء، ط1، 2006، (صلح)، ص: 30.

فكل هذه التعريفات تجمع على الاتفاق؛ وذلك أن المصطلح هو كلمة أو أكثر اتفق مجموعة من العلماء على اطلاقها على معنى خاص يكون بينه وبين المعنى اللغوي مناسبة خاصة.

والمثير للانتباه في المعاجم اللغوية أن جلها تتفق على معان مشتركة متقاربة في المعنى، مثل استخدام كلمة اصطلاح بدلا من كلمة مصطلح، ما عدا ابن فارس الذى استخدم كلمة (مصطلح) بنفس المعنى الذى تؤديه كلمة (اصطلاح)، فيقول : « إنه لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستبدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم »[1].

ويعرف المصطلح « بأنه أداة من أدوات التفكير ووسيلة من وسائل التقدم العلمي والأدبي، وهو لغة مشتركة بها يتم التفاهم والتواصل بين الناس عامة أو على الأقل بين طبقة أو فئة خاصة في مجال محدد من مجالات المعرفة والحياة »[2].

إذن هناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للكلمة، غير أن بعض من العلماء يرى أن فارقا بينهما، فالمعنى اللغوي معنى عام بينما المعنى الاصطلاحي معنى خاص، ولعل هذا راجع لنوع المصطلح ومادته العلمية أو الأدبية، ولكن رغم ذلك يبقى هناك رابطا موجود بينهما لا يُمَكِنُنَا من فصلهما، وهذا ينطبق على المصطلح البلاغي كغيره من مصطلحات العلوم الأخرى .

1- ابن فارس أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص: 38.

2- الناقوري ادريس، المصطلح النقدي في نقد الشعر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، (د.ط)، 1982، ص: 08.

2- المصطلح البلاغي أصوله ووضعه:

لقد كان للنقاد والبلاغيين العرب عناية بالاصطلاح العلمي، وتنبهوا إليه وإلى وضعه وإلى الفرق بين لفظة ولفظة وبين معنى ومعنى آخر، فمر هذا بمراحل عديدة ومختلفة وبرز في كل مرحلة عدد من الدارسين أسهموا في تأسيس العلم وتطويره، فكانت بدايته على يد كلا من أبو عبيدة (ت 205 هـ)، الجاحظ (ت 255 هـ)، ابن قتيبة (ت 276 هـ)، إذ يقول الجاحظ: « وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعان ي، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا بذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا: العرض والجوهر وأس ولبس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي وذكر الهذية والهوية، والماهية، وأشباه ذلك »[1]

وقام الجاحظ بوضع ألفاظ لوصف الشعر وبلاغته، فكون معجما نقديا غامضا، يصعب فكه إلا على الذين كانوا من طبقته، وممن هدوا إلى بلاغة القول، وعنيت هذه المرحلة بتسجيل الملحوظات البلاغية ، ثم جاءت مرحلة ثانية بعد ذلك اهتم أصحابها بوضع الدراسات والأبحاث ذات الطابع الأدبي والعلمي المميز مثل الرماني (ت 386 هـ)، الباقلاني (ت 403 هـ)، الخطابي (ت 388 هـ)، الذين اهتموا بدراسة الاعجاز القرآني، أما قدامة ابن جعفر(ت 337 هـ)، وابن المعتز(ت 296 هـ)، أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) فقد اهتموا بدراسة الأدب بصورة عامة، حيث ينادي قدامة بالمشاركة في وضع المصطلح ويرى لنفسه فضيلة الريادة في هذا الميدان ، فيقول: « ومع ما قدمته فإني لما كنت آخذا في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعاينة وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليه، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذا كانت

1- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1327هـ، ص: 139.

علامات فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب فليس ينازع في ذلك »[1].

هؤلاء إذا من أبرز العلماء الذين أسسوا المعرفة واهتموا بالمصطلحات في ميدان الفكر البياني العربي، ثم أتى بعدهم من كان للمصطلح لديه خصوصية بارزة وهو عبد القاهر الجرجاني (ت 441 هـ) في كتابيه " أسرار البلاغة " و" دلائل الاعجاز " فقد ظهرت على يديه العديد من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي لم يسبق إليها ، لاسيما في علم المعاني أو ما يسمى نظرية النظم فضلا على مصطلحات البيان.

وهذه المرحلة كانت قمة الازدهار في وضع النظريات البلاغية، إضافة إلى جهود ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة، وابن سنان الخفاجي في كتابه سر الفصاحة، وأصبح القرن الخامس الهجري هو بحق مرحلة النضج والازدهار في حياة النقد العربي والذى مهدت له الطريق كل الجهود السابقة، أما القرن السادس فإنه على ما يبدو لم يشهد نشاط بارزا وواضحا في ظهور المصطلحات سوى عند أسامة بن منقد (ت 584 هـ) إلى حد ما في كتابه البديع فهو نقل واكتفى بتحديد بعض الأسماء، وقد صرح بن منقذ في مقدمة كتابه بأن « لمن سبقه فضيلة الابتداع، وله فضيلة الاتباع »[2].

أما بالنسبة للقرن الذى يليه- القرن السابع الهجري- فقد شهد تحديد مصطلحات علم البلاغة، ومن أبرز العلماء الذين أسهموا في ذلك نذكر خاصة السكاك ي (ت 626 هـ) في كتابه " مفتاح العلوم" الذي قسمه إلى ثلاثة أقسام تحدث في القسم الأول عن علم الصرف وأما القسم الثاني فجعله لعلم النحو، أما القسم الثالث فخص به علم المعاني وعلم البيان، وألحق بهما نظرة في الفصاحة والبلاغة، كما نذكر القزويني (ت 739 هـ) في كتابه "

---

1 - قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص: 68.

2 - بن منقد أسامة، البديع في نقد الشعر، تحقيق حامد عبد المجيد وأحمد بدوى، مطبعة مصطفى البابي، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 08.

الإيضاح لتلخيص المفتاح "، وقام فيه بشرح علوم البلاغة الثلاثة، علم المعاني، علم البيان، والبديع.

تلك هي أبرز مراحل المصطلح البلاغي حيث أبدع فيها العلماء نصوصا مختلفة، وتبلورت من خلالها المصطلحات وتكاثرت ففيها ما ثبت وفيها ما محي « يبتكر فيوضع، ويبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال، فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحى »[1].

وعند استعراضنا لكتب البلاغة عامة قديما وحديثا، فإننا لا نعثر على تعريف صريح لمصطلح البلاغة، إنما نجد مجموعة من الألفاظ أطلق عليها اسم مصطلحات البلاغة في علومها البيان والمعاني والبديع ، « حتى وصل إلى أعلام المدرسة المغربية الفلسفية في القرن السابع والثامن الهجريين الذين لم يكونوا أقل شأنا من علماء المشرق في تأصيل المعرفة وتوطيدها، وتطوير الفنون البلاغية وتنمية فروعها وإعطائها طابعا متميزا يعبر عن منهج أعلام هذه المدرسة، وينم عن جهودهم فما من تطور علمي إلا وله صدى في تطور المصطلح »[2].

وكان جهد هؤلاء واضحا جليا في تناول هذه العلوم ومصطلحاتها، وذلك من خلال إضافاتهم الجديدة لها تنظيرا وتطبيقا، أو بإعادة قراءة الموروث العربي وتصنيفه بحسب ثقافاتهم المتنوعة، كما فعل حازم وابن البناء.

أما السجلماسي فقد كان يقف « عند الكلمة لغويا وقوفا قصيرا دون استطراد، أو جري وراء الغريب والشارد »[3]... ويتجه بعد ذلك للتحديد العلمي للمصطلح وكان هدفه من ذلك التقديم

---

1 – المسدي عبد السلام، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، عدد5، 1981، ص: 29.

2– الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص: 91.

3– السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1980، ص: 108.

اللغوي والجمهوري بحثا عن القاعدة التي كان يهدف إليها وحققها بثقافته، ومنهاجه ووضوح وعمق رؤياه النقدية التنظيرية »[1].

وهكذا فقد وصلت المصطلحات البلاغية إلى ذروة التطور في نهاية القرن الرابع الهجري ونشأت عربية خالصة، ونتج عن هذا مصطلحات كثيرة وهذا من خلال قرون من البحث والتجميع، مما سهل على كثير من الباحثين والدارسين الخوض فيها موفرة عليهم العناء والجهد، وراحوا يدرسونها دراسات حديثة تقوم على التجميع والتحليل.

3- وصل الدرس النقدي بالدرس البلاغي :

لكي يتسنى للدرس النقدي تحقيق الغاية المنشودة فيحسن ربطه بالدرس البلاغي، وصحيح أن مجال هذا يختلف اختلافا طفيفا عن مجال ذاك، فقد يعنى الدرس البلاغي بالشكل وقد يعنى النقد بالعمل الأدبي كله.

« لم تكن الاصطلاحات البلاغية والنقدية في أول نشأتها واضحة المعالم، دقيقة التعريفات، إنما كانت مجرد ملاحظات عابرة يدركها العرب بحكم ذوقهم، وسليقتهم في التميز بين الكلام البليغ، وبين ما هو أقل درجة منه، وبين ما هو عارٍ من سمة البلاغة »[2].

ففي أخبار النابغة الذبياني ما يدل على أن شعراء الجاهلية كان يراجع بعضهم بعضا، وأنهم كانوا يبدون في أثناء مراجعاتهم بعض الآراء في الألفاظ والمعاني، فيقال أنه فضّل شعر الأعشى على حسان بن ثابت، وفضل شعر الخنساء على بنات جنسها، فثار حسان عليه، وقال له:« أنا والله أشعر منك ومنها، فقال له النابغة: حيث تقول ماذا؟

1 – المصدر نفسه، ص: 109.

2 – ينظر: عبد القادر حسين، المختصر في تأريخ البلاغة، دار الشروق، ط1، 1982م، ص: 09.

قال: حيث أقول:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرْ يَلْمَعْنَا بِالضُحَى وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

وَ كِدْنَا بَنِى العَنْقَاءِ وأبْنَى مَحِّرَقُ فَأَكْرِمْ بِنَا خَالاً وأَكْرَمْ بِنَا ابْنَمَا

فقال النابغة : إنك قلت الجفنات فقلت العدد، ولو قلت الجفان لكان أكثر، وقلت يلمعن في الضحى، ولو قلت يبرقن بالدجى لكان أبلغ في المديح، لأن الضيف بالليل أكثر طروقا، وقلن يقطرن من نجدة دما، فدللت على قلة القتل، ولو قلت يجرين لكان أكثر، لا نصباب الدم، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك، فقام حسان منكسرا منقطعا »[1].

فالملاحظات الأولى حول النص الشعري القديم ملاحظات مسجلة ومحفوظة منذ البداية للبلاغة أو للنقد الأدبي، وحتى قبل وجودهما علمين مستقلين.

وظل النقد ملحوظات يسيره تعزز أحيانا بشيء موجز من المقاييس الأدبية إلى أواخر القرن الأول الهجري حيث تشعب، وتنوع، واختلفت فيه أوجه الرأي وفطنوا فيه إلى ضروب الصياغة وتنوع الأعاريض، ومرامي المعاني ومذاهب الشعراء وفنونهم ولكنه بقى الاعتماد في النقد علي السليقة والطبع، والذوق العربي الخالص.

« ولا نكاد نصل إلى العصر العباسي الأول حتى تتسع الملاحظات البلاغية وذلك لأسباب عديدة منها ما يعود إلى تطور النثر والشعر مع تطور الحياة العقلية والحضارية »[2].

1 – ينظر: طه أحمد أبراهيم، تأريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، دار الحكمة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص: 18.

2 – شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط6، 1983، ص: 30.

« وقد ظلت هذه الملاحظات تنمو، وتتكاثر حتي وصلت إلى القرن الثالث الهجري فجعلها ابن المعتز أساس لعلم البديع »[1].

« ومنها ما يعود إلى نشوء طائفتين من المعلمين عنيت إحداهما باللغة والشعر وعنيت الأخرى بالخطابة والمناظرة ودقة التعبير »[2]، وكان عمل المتكلمين أوسع دائرة من طائفة اللغويون في تكوين مصطلحات البلاغة، وإقامة دعائمها وذلك لالتحام عقلية بعضهم بالفكر الأجنبي والثقافة اليونانية، فكان لهذه الطائفة نشاطا خصبا في البيان العربي ووضع كثير من مصطلحاته.

ولقد أثارت هذه الحركة النقدية الواسعة كثيرا من القضايا الأدبية التي كانت فيما بعد مسائل نقدية واضحة المعالم والدلالات، وأنتهي المطاف إلى مصطلحات نقدية، كانت هي الأخرى ميدانا لاختلاف النقاد حول تحديد مفهومها، وميلاد مجموعة كبيرة من الآراء النقدية، وتجدر الإشارة إلي حقيقة مهمة، وهي أن القدماء قد باشروا التجربة الأدبية مباشرة لا تعترف بالحدود بين البلاغة والنقد، فهذه الحدود من صنع المتأخرين ولم تنفصل البلاغة عن النقد الأدبي وتتميز عنه إلا في عصور الضعف الأدبي.

---

1 – ينظر: شوقي ضيف، في النقد الأدبي، دار المعارف، مصر، ط3، (د. ت)، ص :30.

2 – المرجع نفسه، ص:19.

الفصل الأول

مصطح المجاز عند العرب حتى القرن الثامن الهجري

1. الفصل الأول: مصطلح المجاز عند العرب حتى القرن الثامن الهجري

المحور الأول:

1) موقع المجاز عند السجلماس في كتابة المنزع البديع :

لقد اعتمد الباحث علال الغازي في تحقيقه لهذا الكتاب على نسختين مخطوطتين، إحداهما محفوظة في خزانة المعهد الديني العالي بتطوان، والثانية محفوظة في مكتبة الدولة في السويد.

« الذي يعد أول مصدر مغربي في النقد والبلاغة يري النور بهذا التحقيق العلمي من تراثنا، ويمثل باتجاهه الهيليني ومنهجه الفلسفي في النقد الأدبي المقارن، ويسهم في تحديد المدرسة المغربية الفلسفية في النقد والبلاغة، ويحدد طبيعة الخلاف في موضوع النقد والبلاغة بين العرب واليونان ويضيف للمكتبة العربية لونا جديدا سواء في المنهج العلمي والاتجاه الهيليني، أو التجاوز العربي للفكر اليوناني في الثقافة العربية »[1].

وقد حددت هاتان النسختان اسم المؤلف وعصره وتاريخه حيث قدمه بأنه أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد العزيز الانصاري السجلماسي، وكذا تحديد موضوع الكتاب ومنهجه في المقدمة، عندما قال السجلماسي: «...وبعد فقصدنا في هذا الكتاب الملقب بالمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع احصاء قوانين أساليب النظوم المشتملة عليها الصناعة الموضوعية لعلم البيان وأساليب البديع، وتجنيسها في التصنيف، وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف على جهة الجنس والنوع »[2].

1- السجلماسي أبو محمد القاسم، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف الرباط، 1980، ص : 7-8.

2_المصدر نفسه، ص: 180.

وهو يذكر المجاز في الفصل الثاني من الكتاب على أنه نوع من أنواع جنس التخييل وهو الجنس الثاني من الأجناس العشرة العالية التي تشتمل عليها الصناعة الملقبة بعلم البيان، وصنعه البلاغة والبديع، وقد صاغ مادته في عشرة « أجناس عالية وهي الإيجاز والتخييل، والإشارة والمبالغة، والرصف، والمظاهرة، والتوضيح، والاتساع، والانثناء، والتكرير »[1].

ويتفرع عن هذه الأجناس العالية عدة مصطلحات ومفاهيم نقدية وبلاغية مضبوطة وتميز منهج الكتاب بنسقية علمية دقيقة، حيث ينتقل صاحبه من تحديد المعنى العامي أو الجمهوري للمصطلح إلى بيان المعنى العلمى له، والمعنى الجمهوري هو عمل يستهل به دراسته، لأي جنس من أجناسه البلاغية والنقدية العشرة فيقف عند كل واحد منها، ملقيا عليه نظرة لغوية سريعة، وقد لا يشرحه لغويا بل يمر مباشرة إلى ما سماه الفاعل، الطي يبسط فيه السجلماسي القانون الكلي، وهو « الحد المحرر بحسب الأمر الصناعي »[2].

وفكرة ضبط البلاغة العربية وحصرها في أقسام رئيسية ، تدرج تحتها أنواع فرعية كان موجودا من قبل ولعل جذورها بدأت مع الرماني في كتابه "النكت في إعجاز القرآن"حين قسم البلاغة إلى عشرة أقسام، لكن تقسيم السجلماسي يذهب إلى حد بعيد حيث حاول نقل نظرية المقولات الأرسطية، وتطبيقها على علم البيان بنجاح، وذلك لضبط وإحكام البلاغة العربية.

1_ المصدر السابق، ص: 180.

2_ نفسه، ص: 288.

2) مصطلح المجاز عند السجلماسى

المجاز في اللغة : « مأخوذ من جا ز، يجو، جوزا، وجوازا يقال جاز المكان، إذا سار فيه وأجازه : قطعه، يقال جاز البحر : إذا سلكه وسار فيه، حتى قطعه، وتعداه ويقال : أجاز الشيء وتجاوزته : تعديته، وتجاوزت عن المسيء، عفوت عنه وصفحت »[1].

وفي لسان العرب « المجاز والمجازة : الموضع، قال الأصمعي : جزت الموضع سرت فيه، وأجزته خلفته وقطعته و أجزته انفذته، ثم قال : وتجوز في كلامه أي تكلم بالمَجاز والمُجاز، وقولهم : جعل فلان ذلك الأمر مجازًا الى حاجته أي طريقا ومسلكا »[2].

وفي الاصطلاح : « هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناه في ذلك النوع»[3]، « فالمجاز هو صرف المعنى الظاهر إلى معنى غير مراد »[4].

إذا المجاز عند البلاغيين هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له مع قرينة تدل على عدم إرادة معناها الأصلي، ولأن المعاني لا حد لها والألفاظ محدودة فـإن من طرائق التوسع في اللغة المجا ز، وهو يفسر اللفظة إلى أكثر من معنى، فهناك معنى أصلى وهو المعنى المتعارف عليه، ثم يطرأ المعنى المجازى عن طريق النقل، وهو ما أكده الجرجاني.

1- ينظر : الصحاح، ج3/ ص780، القاموس، ج2، ص: 170.

2- ينظر: ابن المنظور جمال الدين محمد بن جلال (م711هـ)، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (مادة جوز) ص: 326 .

3_ السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف مطبعة دار الرسالة، بغداد، 1982، ص: 170.

4_ أبي عبد الله عامر وعبد الله فالح، معجم ألفاظ العقيدة، تقديم عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 2،2000 م، ص: 377 .

فيعرف المجاز على « أنه ما جاوز وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما أو من حيث الصورة أو من حيث المعنى اللازم المشهور ، أو من حيث القرب والمجاورة، كاسم الأسد للرجل الشجاع وكالألفاظ يكنى بها الحديث »[1].

وبعد التعرف على معنى المجاز لغ تا واصطلاحا نقف الآن على معنى المجاز عند السجلماسى، وهو علم من علوم البيان، يندرج تحت التخييل، ويعرفه السجلماسى بأنه فيه « استعمال عرفي بحسب الصناعة ، وقول جوهره هو القول المست فز للنفس المتيقن كذبه المركب من مقدمات مخترعة كاذبة تخيل أمورا وتحاكي أقوالا »[2] .

إذن فالمجاز عند السجلماسى وبحسب تعريفه له ، ما هو إلا نوعا من التخييل له سماته الخاصة وهي الكذب المتيقن وأن القول المخترع كذبه هو الذي يحرك النفس ويثيرها ، وعندما نتأمل شواهد السجلماسى على المجا ز، نلاحظ أنه لا يوجد فيها مثال من القرآن الكريم ، ومعظم الأبيات الشعرية مأخوذة من الشعراء المحدثين مثل المعري ، وابن خفاجة وأبي الفتح البستى وأبي فراس الحمداني.

وهو بذلك يتجاوز ما أتى به البلاغيون، من تعريف للمجاز بتركيزهم على النقل والاتساع والتبديل إلى أمره الجوهري وهو التخي يل وما يثيره من استفزاز للمتلقي، ونلاحظ أن السجلماسى لم يهتم كثيرا في تناوله لمفهوم المجاز، ولكنه اهتم أكثر في استعراضه للشواهد فقد أتى بسبعة وعشرين شاهد، اثنا عشرة منها للمعري، وقد عرض هذه الشواهد على التتالى، من دون أي تحليل أو تعقيب .

فللمجاز هو والد « الخيالات الشعرية، والخيالات الشعرية تقوم على التبدل أي إحلال كلمة محل أخرى، أو أن يجعل الشيء غيره، ولكن لا بد من نسبة ظاهرة توجب هذا الجعل وتقوم

1_ الجرجاني على، كتاب التعريفات، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، 1938، ص: 179.

2_ السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، مكتبة المعارف الرباط، 1980، ص: 252.

على أساس مقدرة الشاعر التخيّلية،فقد يأتي بتخي ىلات حسنة، وقد يأتي بتخيّلات فاس دة، ومهما يكن فإن الشعر مبني على الخيالات الكاذبة »[1].

وعند تتبع الصور الفنية في الشواهد نلاحظ استعمال واضح للتشخيص عند الس جلماسى وهو كثيرا، فنرى "الشمس تجنح " و" النرجس يحدق" " و" الغصن يستشرف " و" الليل يحارب " و"البرق ينعس " و"الشمس مريضة"...الخ »[2].

ومن شواهد التشخيص عنده قول المعري وهو يتحدث عن المطايا وقت الفجر وهي في رحلة:

تَخَيَلتُ الصَبَاحَ مَعِيْنَ مَاءِ فَمَا صَدَقْتُ وَلاَ كَذَبَ العَيَانُ
فَكَادَ الفَجْرُ تَشرُبهُ المَطَايَا وَتُملأَ مِنْهُ أَسْقِيَةُ شنَانُ[3]

في هذا البيت تتخيل المطايا الفجر ماء، فكادا الفجر يصبح ماءا تشربه المطايا ، وتملأ منه الأسقية المخصص للشرب .

وكذا نجدا قول المعري يتحدث عن رمح في المعركة :

توَهَمَ كُلَ سَابغَة غَديرا فَرَنَقَ يَشرَبُ الحَلَقَ الدَخَالا[4]

والتشخيص هنا واضح، فالرمح يتوهم كل ذرع غديرا فهو يحوم حول هذه الغدرا ن يود الشرب منها، فهنا الرمح أصبح يحمل روحا وهي خاصية من خصائص الأحياء ولم يعد مجرد سلاح في يد صاحبه يستعمله مثلما يشاء .

---

1 – محمد الفاتح، التلقي والتأويل، المركز الثقافي، ط1، المغرب، 1994، ص:37.
2 – السجلماسي، المنزع البديع، ص: 254–258.
3 – المصدر نفسه، ص: 252.
4 – نفسه، ص: 296.

وقد أكد ابن رشد على أن هذا النوع (التشخيص) كثير في أشعار العرب، لكن لم يطلق على هذا النوع اسم المجاز « أعني جعلها الاختيار والإرادة لغير ذوات النفوس »[1].

« إن فكرة التشخيص تتكرر في تيار النقد المتأثر بشرح أرسطو »[2].

وهكذا فإن ابن عميرة نسب هذا النوع للحسن البالغ ، ولم يطلق عليه اسم المجاز ، وإنه عده من أنواع الاستعارة ولم يأتي بجديد عن ما ذكره ابن رشد.

ومن الملاحظ أيضا في شواهد السجلماسي للمجاز ، هو تكرار ألفاظ تشير إلى البكاء والنعاس والمقاربة مثل "بكيت دمًا" و"تناعس البرق " و"كأن" وهي مرتبطة بالاستعارة أو التشخيص.

قول على بن محمد الكوفي العلوي :

كَأَنَ رَسُولَ الصُبح يَختَلطُ في الدُجَى   شَجَاعَةَ مقدَام بجُبن هَيُوب

ويمكن القول بعموم أن كثير من الشواهد المجاز عند السجلماسي تحتوي على الاستعارة المكنية سواء ما كان منها تشخيصا أو تجسيما أو غير ذلك ، وفي أكثر من مثال يبدو التداخل بين أنواع التشبيه والاستعارة والمجاز العقلي ، أما عن تكرار كأن في شواهد السجلماسي (نوع المجاز) يأتي بطريقة مختلفة عن استعمال كأن في شواهده (نوع التشبيه) ففي التشبيه يرد في الجملة بعد كأن مشبه ومشبه به مثل بيت ابن المعتز".

كأَنَ الثُرَيَا في أَوَاخر لَيلهَا   تَفَتَحُ نُور أو لجَامُ مُفَضَضُ »[3]

---

1 – المصدر السابق، ص: 296.

2 – ينظر: الروبي ألفت كمال، نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي حتى ابن رشد، بيروت دار التنوير، 1983، ص: 222.

3 – السجلماسي، المنزع البديع، ص: 225.

أما في شواهد المجاز فنجد الجملة بعد "كأن" "تتكون إما من صورة استعارية يبدو فيها التشخيص، أو من صورة لا يوجد مماثل لها في الواقع مثل كأن في الجو أشجارا .

المحور الثانـي:

1)مفهوم المجاز عند مدرسة البلاغة التي ينتمي إليها السجلماسي :

نجد المفاجأة عند تقديم السجلماسي لـ "المجاز" ضمن التخييل، فهو يقدم المجاز على أنه النوع الرابع من القسمة الأولى للجنس العالي وهو التخييل، « وعند تتبع التراث المرتبط بالتخييل وعلاقته بالشعر في تيار شراح أرسطو عند العلماء الذين تعرضو ا للشعر والبلاغة في المغرب وعلى وجه التحديد عند ابن رشد (ت 595 هـ)، وحازم القرطاجني (ت 648 هـ)، والمطرف ابن عميرة (ت 658 هـ)، وابن البناء العددي (ت 721 هـ)»[1] .

نجد ابن رشد قد توسع في تحديد مفهوم المجاز و ضروبه المختلفة، حيث بين أولا أنه يعني بللمجاز الاستعارة والتشبيه .

أما ابن عميرة وجد حسان ينسب بناء البيت إلى المجد؛ أي أنه يسند البيت إلى المجد، أي يسند الفعل إلى غير فاعله الحقيقي كإسناد الرِبْحِ إلى التجارة، في قوله تعالى :« فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ »[2].

1_ ابن البناء المراكشي العددي، الروض المريع، تحقيق رضوان ابن شقرون، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1975م، ص :.08

2 _ سورة البقرة، الآية 16.

وهكذا فإن عبقرية ابن عميرة البيانية لا ترجع إلى ما استفاده من ابن سينا وابن رشد وغيرهما، بل تعود إلى موهبته وعلمه الواسع ، ودقته في فهم أساليب العربية ، وقدرته على الابداع شعرا ونثرا.

أما عن ابن البناء المراكشي العددي (ت 721 هـ) فقد كشفت عناوين كتبه على امتداد ثقافته وخصوبتها وأنواعها ، أما كتابه الروض المربع فقد مهده بالإشارة إلى أهمية البيان للإنسان، وأن الله أناط بالبيان إعجاز القرآن، وأقام بواسطته الدليل على مصدره الالهي .

يعرف ابن البناء المجاز قائلا : « هو ما نقل من موضوعه الأول في اللغة إلى غيره، فيدخل فيه الاضمار والإبدال والمبالغة والاستعارة والكناية والحذف والزيادة، وغير ذلك مما يتغير به الوضع الأول في اللغة »[1]. « ويشير في بداية باب تبديل شيء بشيء إلى أنه مجازا كله »[2].

ويشمل بداخله الاستعارة والكناية والتتبوع والتمثيل والتعريض وعلاقات المجاز المرسل التى أدرجها تحت مصطلح التداخل، وكذلك التورية والمحاجاة واللغز، والملاحظ عند النظر في مدلول المجاز عند ابن البناء أنه لا يعرفه بما استقر عليه العلماء، بل يضم له الاضمار الابدال والمبالغة، والاستعارة والكناية والحذف والزيادة للمجاز، وفي ذلك اتفاق مع أبي عبيدة في كتابه "مجاز القرآن" الذي يضم المجاز لديه كل وسيلة تعين على فهم آيات القرآن وعلى إدراك معانيها .

1- المراكشي ابن البناء، الروض المربع، تحقيق رضوان ابن شقرون، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1975م، ص :.163.

2_ المرجع نفسه، ص: 115.

كما أشار ابن البناء إلى أن « المجاز يقال بعموم وبخصوص »[1]، وهذا القول للمجاز لم يتقدم به عالم بلاغي قبله، فقد عهدنا على أن ي نقسم المجاز إلى مجاز لغوي علاقته المشابهة وهو الاستعارة، وما علاقته غير المشابهة وهو المجاز المرسل، وقد أشار إلى هذا دون أن يصرح بها تحت قسم المشاركة إذ يقول : « ومنه المجاز و هو المنقول لأجل مناسبة،أو مشابهة كقولنا للإنسان الطويل نخلة »[2].

و« ذكر علاقات المجاز تحت مصطلح التداخل »[3]، ولم يشر إلى أنها تابعة للمجاز المرسل بل أدرجها تحت هذا المصطلح بناءا على حقيقتها القائمة على الابدال والتناسب في باب تبديل شيء بشيء .

ومن خلال كل هذا الإطراء لا نجد عند هؤلاء ما ينطبق مع مفهوم السجلماسي لمصطلح المجاز، ويظهر وجه الاختلاف في مفهوم السلجماسي عن هؤلاء في نواح ثلاث وهي :

1 - نجد السجلماسي يضع المجاز تحت جنس التخييل، و الذي تندرج تحته أربع ة أنواع هي: التشبيه، التمثيل، والاستعارة، والمجاز، وعلى هذا فكل نوع من هذه الأنواع إنما هو تخييل، كذلك لا يوجد تحديد للمجاز على أنه قسيم للتشبيه والتمثيل والاستعارة، فهو ليس

نوعا محددا يناظر الاستعارة والتشبيه والتمثيل« لكن المجاز عند هؤلاء شيء عام يشمل الاستعارة بكل أنواعها، كما يشمل أنواعا أخرى من التغيرات اللغوية »[4].

2- لا نجد في التراث المشار إليه عند هؤلاء مثل هذا الربط بين المجاز والمقومات الكاذبة.

1_ ابن البناء المراكشي،الروض المربع، تحقيق رضوان ابن شقرون، الدار البيضاء،دار النشر المغربية، 1975م، ص :163.

2 - المرجع نفسه، ص:162.

3- نفسه، ص:118.

4- المانع سعاد عبد العزيز، شعرية ابن رشد بين التنظير والتطبيق، دراسة في شرح ابن رشد لكتاب أرسطو وتطبيقاته على الشعر العربي، مجلة جامعة الملك سعود، الأدب، المجلد 06، 1991 م، ص: 12 .

3- يشير السجلماسي إلى حتمية التناسب الطردي بين المقدمات الكاذبة في الشعر وبين "عظم التخييل والاستفزاز " كلما كانت مقدمة القول الشعري أكذب كانت أعظم تخييلا واستفزاز »[1].

لا نجد في هذا التيار ربطا بين عظم التخييل وبين زيادة الايغال في الكذب في مقدمة القول الشعري، ومن هنا فإن مفهوم المجاز عند السجلماسي يبدو مفهوما غريبا في حدود هذا الاتجاه الذي هو بدوره قد استفاد من آراء أرسطو حول مفهوم الشعر.

2- آراء العلماء في الكتب القديمة :

إن الإشارة إلى ظاهرة المجاز قديمة عرفها العرب من أقدم العصور، ولكن عندما تناولها الباحثون العرب والمسلمون القدامى بعد عصر التدوين، اختلف في تحديد مفهومه، وإن اتفقوا في دلالته في الانتقال، ومن بين الكتب التي ذكر فيها كتاب "مجاز القرآن " لصاحبه أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 208 هـ)، فالمجاز لم يأخذ طريقه في الشيوع إلا على يديه، وكان السبب في تلك العناية الإحساس بالحاجة إلى تفهم الأساليب التي كثر ورودها في القرآن الكريم، كما كثر ورودها في كلام العرب وقد عالج أبو عبيدة في "مجاز القرآن " كيفية التوصل إلى المعاني القرآنية باحتذاء أساليب العرب في الكلام، و« المجاز عند أبي عبيدة ليس قسيما للحقيقة أو مقابلا لها، وإنما هو مصطلح يترادف بشكل عام مع طرق التعبير ومسالكه المختلفة بكل ما يمكن أن يندرج تحت هذه الطرق والمسالك من تجوّز لغوي، سواء أكان ذلك على المستوى الدلالي الخالص، أو على المستوى التركيبي الخاص بالنظام النحوي والصرفي وللكلمات »[2]، ومن أمثلة ما سماه أبي عبيدة مجازا،وهو لا يزيد

1- السجلماسي، المنزع البديع، ص:252 .

2_سلام محمد زغلول، أثر القرآن في تطور النقد العربي، دار المعارف، القاهرة، 1961، ص:41.

عن التفسير اللغوي، والاستدلال الأدبي قوله تعالى:« وَسْأَلْ القَرْيَةَ »[1]، قال أبي عبيدة : « أي سَلْ مَنْ فِي القَرْيَةَ »[2].

أما الجاحظ (ت255ه) فقد أطلق مصطلح المجاز على عدد من الصور الأدبية »[3].

« ولكنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لكلمة المجا ز، وإنما قصد به توجيه الكلام ومأخذه »[4]، أي أن المجاز أسلوبا أدبيا أكثر منه علميا، وهذه التفاتة مبكرة إلى الفصل بين لغة العلم ولغة الأدب »[5].

إذن لقد كان الجاحظ من أوائل من تعرضوا لموضوع المجاز دون أن يعرفه، و إنما نراه يسوق النماذج عليه من بليغ القول ؛ نثرا وشعرا، مع شرح بعضها أحيانا، أو التعليق عليها، تاركا لمن يهمهم تعريفه أن يستنبطوه من خلال شرحه له، ومن أمثلة ما سما الجاحظ مجازا، قوله عز وجل « يُحبُ أَحَدكُم أَن يَأكُلَ لَحمَ أَخيه مَيتًا »[6].

ويقول في باب آخر: فلان يأكل الناس، وإن لم يكن يأكل من طعامهم شيئاً، يقول الجاحظ: « فهذا كله مختلف، وهو كله مجاز »[7].

وقد توافر لابن قتيبة حظ من المعرفة بالعرب ولغاتها، وفنون العبارة عن الم عاني بها، فما من آية فيها شبهة أو عبارة فيها خفاء ، إلا أورد لها نظائر وأمثال من مأثور القول عند البلغاء والفصحاء.

1_ سورة يوسف، الآية: 82.

2_أبي عبيدة معمري بن المثنى، مجاز القران، تحقيق فؤاد سركين، مطبعة الخانجي، القاهرة، ج1، ص:226.

3_ينظر: الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1938، ج5، ص:426.

4- ينظر: مهدي صالح السمرائي، المجاز في البلاغة العربية، مكتبة دار الدعوة، سوريا، ط1، 1974، ص:72.

5- ينظر: أحمد مطلوب، البلاغة عند الجاحظ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983م، ص :87.

6- سورة الحجرات : الآية: 12.

7- الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1938، ج5، ص:27-28.

ومن أمثلة ذلك ما نقله من قولهم في قول الله تعالى للسماء والأرض: « ائْتِيَا طَوْعًا أَو كَرهًا قَالتَا أَتَينَا طَائعينَ »[1]، لم يقل الله، ولم تقولا ؟ وكيف يخاطب معدوما ؟ و إنما هذا عبارة لكوناهما فكانتا .

أما المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ) فـإنه لم يفطن إلى اسم المجاز المرسل وعلاقته، فقد فسر الآيات القرآنية والأبيات الشعرية، والأقوال المأثورة تفسيرا مجازيا، من ذلك تعليقه على الآية الكريمة « إِنِى أَرَانِي أَعْصُرُ خَمرًا »[2]، بقوله « إني أعصر عنبا فيصير إلى هذه الحال »[3] . فلم يذكر علاقة المجاز المرسل.

وابن طباطبا (ت 322 هـ) لا يذم استعمال المجاز في الكلام إذا كان قريبا من الحقيقة وإنما المستكره منه كثرة الإغراق فيه مما يجعله غلقا مشكلا على السامع، فيقول: « ينبغي للشاعر أن يتجنب الإشارات البعيدة، والحكايات الغلقة والإيحاء المشكل ويتعمد ما خالف ذلك، ويستعمل من المجاز ما يقارب الحقيقة، ولا يبعد عنها »[4].

وأما الآمدي (ت 370 هـ) .فقد أشار إلى المجاز قائلا : « وإنما تستعار اللفظة لغير ما هي له، إذا احتملت معنى يصلح لذلك الشيء الذي استعيرت له، ويليق به؛ لأن الكلام إنما

1_سورة فصلت : الآية: 11.

2- سورة يوسف، الآية: 36.

3_المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت (د. ت)، ط1، ج3، ص:92.

4- ابن طباطبا العلوي محمد بن أحمد، عيار الشعر، شرحه وتحقيق عباس عبد الستار، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م، ص: 123.

هو مبنى على الفائدة في حقيقته ومجازه »[1].

وقد أطلق اسم الاستعارة على كل أنواع المجاز سواء توفرت المشابهة أو لم تتوفر كما تحدث في كتابه " الموازنة بين الطائيين " عن استعارات أبي تمام ومجازاته، وحلل كثيرا من النصوص القرآنية والشعرية تحليلا مجازيا دون أن يذكره بالاسم.

« وقد تابعه في ذلك القاضي الجرجاني (ت 392 هـ) »[2] .

ذكر ابن جنى (ت 392 هـ) المجاز في كتابة "الخصائص "، وفرد له بابا مستقلا سماه "باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز " وقد تحدث عن المجاز وحقيقته ووظيفته ودلائله، لكنه لم يذكر المجاز المرسل وعلاقاته، ورأى أنه يؤتي به لمعان ثلاثة " الاتساع والتوكيد والتشبيه " فقال : « الحقيقة ما أمر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي:الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة »[3].

ويستطرد ابن فارس، فيقول : « وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز » إذ استق ماضيا، ثم تقول : " يجوز أن نفعل كذا " أي : ينفذ ولا يرد ولا يمنع ، وعرف المجاز بقوله : فهذا تأويل قولنا : " مجاز" أي إن الكلام الحقيقي يمضى لسننه ولا يعترض عليه وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أن فيه من تشبيه واستعارة وكف ما ليس في الأول، وكذلك كقولك : عطاء فلان مٌزن، فهذا تشبيه، وقد جاز مجاز قوله :عطاؤه كثير وَافِ .

1_ الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، 1972، ط2، ج1، ص:201.

2_ ينظر: القاضي على عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل ابراهيم وعلى محمد البجاوي، مطبعة عيسى التابي الحلبي، ط4، 1966 م، ص: 41.

3_ ابن جنى أبو الفتح ابن عثمان، الخصائص، تحقيق محمد على النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1987، ج2، ص :444.

وعند ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ) « أن المجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعا في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالا محضا فهو مجازا، لاحتماله وجود تأويل، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخله تحت المجاز إلا أنهم خصّوا بالمجاز بابا بعينه، وذلك أن يسمى الشيء بلسم ما قاربه،أو كان منه بسبب »[1].

كذلك أشار إلى ولع العرب بالمجاز فقال: « والعرب كثيرا ما تستخدم المجاز ، **و**تعده من مفاخر كلامها، فأنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات »[2].

وقرن العسكري (ت 295 هـ) الاستعارة بالمجاز ورأى « أنه لا بد لكل استعارة ومجاز من حقيقة، ولا بد من معنى مشترك بين المستعار، والمستعار منه، وأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة »[3].

وللشريف الرضي أبو الحسن محمد أبي أحمد (ت 404 هـ) كتاب خاص فيما ورد في القرآن الكريم من المجاز، وقد سمى هذا الكتاب " تلخيص البيان في مجازات القرآن " وأكثر كلامه عن الاستعارات الواردة في القرآن، فكأنه يقصد من المجاز هذا اللون من ألوانه، وهو الاستعارة " وهي عند البلاغيين ضرب من المجاز اللغوي علاقته المشابهة وقد ذكر في هذا الكتاب ما يشتمل عليه القرآن من عجائب الاستعارات وغرائب المجازات ، التى هي أحسن من الحقائق معرضا... ونبه إلى قيمة المجاز والاستعارة وفضل الاستعارة على الحقيقة، فقال: « إن اللفظة التى وقعت مستعارة لو أوقعت في موقعها لفظة الحقيقة لكان موضعها

1_ أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، حققه وفصله وعلق هوامشه، محمد محى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م، ج1، ص: 236.

2– المرجع نفسه، ج1، ص: 236.

3– أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، كتاب الصناعتين، الكتاب والشعر، تحقيق على محمد البجاوي محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، ط1، 1952م، ص: 268.

نابيًا بها ونصابها قلقًا بمركبها »[1]، وقد تتبع سور القرآن الكريم سورة حتى يستوقفه المجاز فيعالجه بمعرفته وذوقه، وخدمة لفنون التعبير العربي .

ورأى أبو العلاء المعري (ت 449 هـ) أن المجاز يكون للمعنى لا للفظ،فربط المجاز بمعنى اللفظ، أي أن المجاز يتضمن عملية تطوير لدلالة اللفظ، وتحميله المعاني المستحدثة بما لا يستوعب اللفظ نفسه في أصل وضعه الحقيقي.

وذلك أن للمجاز صورا معروفة وعلاقات معتادة بالوضع، أو العرف اللغوي إذا تجاوزها الشاعر فسد كلامه وقبح ، فتراهم « ينتقدون كل مجاز على حسب طبيعة الخيال الذي أوحى به، وسنده من التراث العربي من قبل »[2].

« وقد أدرك المعري ذلك تماما وأن المجاز هو جوهر الشعر والمادة الأولية التي يعتمد عليها الشاعر في بناء الصورة المتخيلة » [3].

« إن عدم التحديد الذي لمسناه في المصطلح المجازي قد استمر بعد المعري عند كل من ابن رشيق (ت 456 هـ) وابن سنان الخفاجي (ت 366 هـ) وابن منقذ (ت 584 هـ)، ولم يفطن كل أولئك إلى عموم الفرق بين المجاز والبلاغة »[4].

إذن فالمعري يطلق المجاز على النصوص التى تحمل خلاف ظاهرها، ويضع كلمة المجاز لنفي معنى الاستعارة في العموم .

أما عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) فيعرف المجاز بقوله « أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين ما تجوز بها إليه،وبين أصلها

1- الشريف الرضي، تلخيص البيان في إعجاز القرآن، تحقيق مكي السيد حاسم، دار المعارف، بغداد، ط3، 1955، ص:1.

2_ محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، دار الدعوة، بيروت، 1973م، ص: 236.

3_ نديم نعيمة، الفن والحياة دراسات نقدية في الأدب الحديث، دار النهار، بيروت 1983م، ص:278.

4_ ينظر: مهدى صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مكتبة دار الدعوة، سوريا، ط1، 1974 م، ص :83.

الذي وضعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له،من غير أن تستأنف فيها .وضعا لملاحظة بين الثاني والأول »[1].

وقد نفى عبد القاهر شبهة الكذب في المجاز ، والكذب عنده قرين إثبات الحكم لغير مستحقه، والمجاز ليس كذلك؛ لأنه يثبت لما لا يستحق تشبيها وردّا له إلى ما يستحق .

وقد أورد السكاكي أبو يعقوب يوسف أبي بكر (ت 626 هـ) مباحث علم البيان في كتابه "مفتاح العلوم"، وتناوله في ثلاثة فصول،جعل الفصل الثاني في المجاز ، وقسمه ثلاثة فصول.

وعرف المجاز قائلا : « المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له، بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع »[2]، كما وقد توسع ابن الاثير أبو الفتح ضياء الدين بن الاثير (ت 637 هـ)أكثر من سابقيه فقد عرف المجاز بقوله:« المجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره، فالاسم الموضوع بإزاء المسمى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غيره صار مجازا »[3].

1_ الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمان، أسرار البلاغة في علم البيان، علق عليه محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية (د– ت)، ص:332.

2_السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، مطبعة الرسالة، بغداد، (د.ت)، ص: 359 .

3_ابن الاثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ص: 24.

نستنتج من خلال استعراضنا لآراء العلماء في الكتب القديمة ، أن مفهوم المجاز غير مستقر المعنى، إلا أن دلالته اللغوية هي المقصودة، فتفسيره الاصطلاحي متسلسل عن أصله اللغوي وهو العبور والاجتياز والتخطي من مكان إلى آخر ؛ وذلك يبين أن هناك علاقة صميمية بين الدلالة اللغوية والمفهوم الاصطلاحي، فكما أن المرء يجتاز مكانه وينتقل بخطاه من محل إلى آخر، فكذلك تنتقل الكلمة وتجتاز موضعها إلى موضع آخر، أي يذهب من معنى إلى معنى آخر جديد، لكونها استعملت في غير ما وضعت له، أي أن " المجاز تطوير لدلالة اللفظ وتحميله من المعاني المستحدثة ما لا يستوعبه نفس اللفظ في أصل وضعه" [1] .

1_ ينظر: ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت(276هـ)، تأويل مشكل القرآن، شرحه وحققه أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1973م، ص:21-22.

الفصل الثاني

الد راسة التطبيقية

الفصل الثاني – الدراسة التطبيقية –

1) الشواهد الشعرية للمجاز عند السجلماسي:

انتقى السجلماسي شواهد شعرية تفوق الخمسين بيتا شعريا، وساقها ليستدل بها على مفهوم المجاز منها اثنتا عشرة للمعري، وقد قام بعرض هذه الصور متتالية من دون أي تحليل أو تعقيب، وهكذا سنقوم باستعراضها كاملة كما يلي:

1 – 1– المعري:

الصورة	السجلماسي	سقط الزند
1 تَوَهَمَ كُلُ سَابِغَةَ غَدِيْرِا فَرَنَقَ يَشْرِبُ الحَلَقَ الدِّخَالَا	ص 252	ج 1 ص 107
2 تَخَيَلْتُ الصَبَاحَ مَعِيْنَ مَاءِ فَمَا صَدَقْتُ وَلَا كَذَبَ العَيَانُ فَكَادَا الفَجْرُ تَشْرِبْهُ المَطَايَا وتُمْلأُ مِنْهُ أَسْقِيَةُ شِنَانُ	ص 254	ج 1 ص 1818
3 وَمَنْهَلِ تَرِدُ الجَوْزَاءُ غِمْرَتَهُ إِذَا السَمَّاكَانِ شَطْرَ المَغْرِبِ اعْتِرَضَا وَرَدَتْهُ وَنُجُومُ الأُفُقِ وَانِبِهُ تَشْكُو إِلَى الصُبْحِ أَنَ لَمْ تَطْعَمِ الغُمَضَا	ص 256	ج 2 ص 660–661
4 كَأَنَ اللَيْلَ حَارِبُهَا فَفِيهِ هِلَالُ مِثْلُ مَا انْعَطَفَ السِّنَانُ وَمِنْ أُمِ النُجُومِ عَلَيهِ دِرْعُ يُحَاذُر أَنْ يَمْرِقَهَا الطِعَانُ	ص 256	ج 1 ص 212
–غُلَامُ تَعَاطَى السِعْرُ يَوْمًا هِجَاءُهُ وَمَا كَانَ يَدْرِي مَا الهِجَاءُ فَجَّوَدَهُ فَأَنْكَرْتُ دَعْوَاهُ وَأَكْذَّبْتُ زَعْمَهُ فَأَقَرَ أَنِي مِنْ عَارِضَيْهِ مُسَّوَدَةُ	ص 257	

- وَسَنَا الصَبَاحُ تَرِيكَةُ وَللَيْلُ يُلْحِفُهَا جِنَاحَهُ	ص 257	
5 نَسَيْتِ مَكَانَ العِقْدِ مِنْ دَهْشِ الَّنوَى فَعَلَّقْتِهِ فِي وَجْنَةِ وَمَسِيلِ	ص 257	ج 3 ص 1042
6 كَأَنَ أَرَاقِمَا نَفَثَتْ سِمَامًا عَلَيْهِ فَآضِ مُيْضًّا نَحِيلاً تَرَدَّدَ مَاءُه عُلوًا وَسُغِلاً وَهَمَّ فَمَا تَمَكَّنَ أَنْ يَسِيلاَ	ص 258	ج3 ص 1388 – 1390
7 سَرَى بَرَقُ المَعَرَّةَ بَعْدَ وَهْنِ فَبَاتَ بِرَامَةً يَصِفُ الكَلاَلاَ	ص 258	ج 1 ص: 78
- نَظَرّتُ بِهَا خُضْرَ الرُّبَى سَحِرًا عَنْ أَعْيُنِ قَدْ أَوْقِدَتْ غَضَبَا	ص 258	
8 -تَنَاعَسَ البَرْقُ أَيْ لاَ أَسْتَطِيعُ سُرَعًا فَنَامَ صَحْبِي وَأَمْسَى يَقْطَعُ البَيْدَا كَأَنَهُ غَارَ مِنَا أَنْ نُصَاحِبُهُ وَخَافَ أَنْ نَتَقَضَّاكِ المَوَاعِيدَا	ص 258	
9 -وَيَبْكِي رِقَةً لَكَ كُلُّ نَوْءِ فَتَمْلأُ مِنْ مَدَامِعِهِ المَزَادَا	ص 259	ج 2 ص: 776
10 – وَلَيْلِ خَافَ قَوْلَ النَاسِ لَمَّا تَولَّى سَارَ مُنْهَزِمًا فَعَادَا دَجَا فَتَلَهَّبَ المَرِيخُ فِيهِ فَأَلْبَسَ جَمْرَةَ السُهْبِ الرَّمَادَا	ص 259	ج 2 ص: 792–793
11 – وَلَمْ يَثْبُتِ القُطْبَانِ فِيه تَحَيُّرًا وما تلك الا وقفة عن تبلد	ص 259	ج 1 ص: 378
12 – وَكَمَا رَأَتْنَا نَذْكُرُ المَاءَ بَيْنَنَا وَلَا مَاءَ غَارَتْ مِنْ حِذَارِ عُيُونَهَا	ص 259	ج 3 ص: 1193

كَأَنَّا تَوَقَّتْ وَرَعَنَا ثَمْدَ عَيْنِهَا فَضَمَ إِلَيْهَا نَاظِرَيْهَا جُبَيْنُهَا		

1 – 2 – ابن خفاجة:

الصورة	السجلماسي	ديوانه
1 يَاحَبَّذَا , وَالَبَرْدُ يَزْحَفُ بُكْرَةً جَيْشَا رَحِيقِ , دُونَهُ وَحَرِيقِ حَتَى إِذَا وَلَى وَأَسْلَمَ عُنْوَةً مَاشِئْتَ مِنْ سَهْلٍ وَذُرْوَةِ نِيقِ أَخَذَ الرَبِيعُ عَلَيهِ كُلَ ثَنِيَةِ فَبِكُلِ مَرْقَبَة لِوَاءُ شَقِيقِ	ص 253	ص 355
2 وَالشَمْسُ تَجْنَحُ لِلغُرُوبِ مَرِيضَةِ وَالرَعْدُ يَرْقَى وَالغَمَامَةُ تَنْفُثُ	ص 254	ص 285
3 وَافِي بِنَا وَلَهُ صَحِيْفَةَ صَفْحَةُ جَعَلَ العَذَارَ بِهَا يسِيْلُ مِدَادًا مُتَجَهماً ثَكِلَ الشَبَابِ كَأَنَّمَا لَبِسَ العَذَارَ عَلَى الشَبَابِ حِدَادًا	ص 255	ص 142 ص 372 الخريدة
4 مَا لِلضَّرِيبِ وَقَدْ مَارَ الهَوَاءُ بِهِ يَهْوَي فِرَاشًا وَنَارَ الكَأسِ تَسْتَعِرُ كَأَّنَ فِي الجَوِ أَشْجَارًا مُنَوَرَةً هَبَ النَسِيمُ عَلَيهَا فَهِيَ تَنْتَثِرُ	ص 255	ج 2 ص 155
5 نَضَجَ النَدَى نُوَارَهَا فَكَأَنَّمَا مَسَحَتْ مَعَاطِفُهَا يَمِينُ سَمَاحَ وَلَوَى الخَلِيجُ هُنَاكَ صَفْحَةَ مَعْرِضٍ لَثَمَتْ سَوَالِفَهَا ثُغُورَ أَقَاحِ	ص 257	ص 282

6 جَالَ فِي أَنْجُمٍ مَنْ الحَلْي بِيْضٍ وَقَمِيصٍ مِنَ الصَبَاحِ مُذَالِ فَبَدَا الصُبْحُ مُلَحمَا بِالثَرَايَا وَجَرَى البَرْقُ مُسَرَجَا بِالهِلاَلُ	ص 260	ص 140

1 -3- أبو فراس الحمداني:

الشاهد	الصفحة	ديوانه
1 -يا لَيْلَةً لَسْتِ أَنْسَى طِيِّبَهَا أَبَدًا كَأَنَ كُلَّ سُرُورَ حَاضِر فِيْهَا بَاتَتْ وَبَتَّ وَبَاتَ الزَقُّ ثَالِثَنَا حَتَّى الصّباحَ تَسْقِينَي وَأَسْقِيهَا كَأَنَ سُودَ عَنَاقِيدِ بلمَتِهَا أَهْدَتْ سُلاَّفَتَهَا خَمَّرَاً إِلَى فِيهَا	ص 253	ج 2 ص 428
- وَافِي وَقَدَا تَلَعَ السَّوْسَانِ سَالِفَةً بَيْضاءَ وَأطَّلَعَ النَّمَّامُ مُرْتَقِبَا وَحَدَقَ النَّرْجِسِ الْمُطَوَّلِ ملتفتا وَإِسْتَشْرَقَ الْغُصْنُ الرِّيَّانِ مُنْتَصِبَا	ص 254	
2 -أَأَبَا الْعَشَائِرِ أَنَ أَسِرَتَ فَطَالَمَا أَسَرَتَ لَكَ الْبِيْضَ الْخِفَافُ رِجَّالاَ لَمَّا أَجَلْتَ الْمَهْرَ فَوْقَ رُؤُوسِهُمْ نَسَجَتْ لَهُ حُمُرُ الشُّعُورِ عِقَالاَ	ص 255	ج 1 ص 303

1 4- أبو محمد عبد الله بن عمرو الفياض:

قُمْ سَقِّينِي بَيْنَ خَفْقِ النَاي والعُودِ

وَلَا تَبِعَ طِيْبَ مَوْجُودِ بِمَفْقوُدِ

كَأسًا إِذَا أَبْصَرْتٌ فِي القَومِ مُحْتَشِمًا

قَالَ السُرُورُ لَهُ: قُمْ غَيْرَ مَطْرُودُ

نَحْنُ الشُهُودُ وَخَفْقُ العُودِ خَاطِبُنَا

نُزَوِّجُ ابْنَ سَحَابٍ بِنْتَ عُنْقوُدِ

(المنزع البديع) ص: 256 (اليتيمة، ج1 ص 118 وترجمته في اليتيمة: ج 1- ص 17).

1 5 - أبو الفتح البكتمري:

قَالُوا: بَكَيتُ دَمًا ؟ فَقلْ

تُ: مَسَحْتُ مِنْ خَدِي خَلُوقًا

أَبْصرْتُ لُؤلُؤَ ثَغرِهِ

فَنَثَرْتُ مِنْ جَفْنِي عَقِيقًا

(المنزع البديع) ص:256/255 (اليتيمة ج1، ص:120 ومعاهد التنصيص ج1-ص:247 مع ترجمته).

1 - 6- أبو الفتح البستي علي بن محمد الكاتب:

وَمُهَفْهَفٍ غَنِجِ الشَمَائِلِ أَزْعَجَتْ

قَلَي مَحَاسِنُ وَجْهَهُ إِزْعَاجًا

دَرَتِ الطَبِيعَةَ أَنَّ فَاحِمَ شِعْرِهِ

لَيْلُ فَأَدْكَتْ وَجْنَتَهُ سِرَاجًا

(المنزه البديع). ص: 253 (اليتيمة ج 4، ص: 308).

1-7- ابن المعتز:

وَبَدَا الهِلاَلُ كَزَورَقٍ مِنْ فِضَةٍ

قَدْ أَثْقَلَتْهُ حُمُولَهُ مِنْ عَنْبَرِ

(المنزع البديع)، ص: 261 (ديوانه ص: 247)

1 8 – أبي العلاء:

وَلاَحَ هِلاَلُ مِثْلَ نُونٍ أَجَادَهَا

بِذَوبِ النُّضَارِ الكَاتِبُ ابْنُ هِلاَلُ

(المنزع البديع)، ص: 261 (سقط الزند ج 3، ص: 1193)

إنّ التخييل لا يكون شريفا حتى يضمن فيه شرط أساسي هو شرف المخيّل، لأنّ خساسته لا تكسب التخييل شرفا وإنما خساسة، « ولعمري إنّ التخييل لصحيح ولكن الخيال خسيس» [1]، والنقاط الأساسية التى اعتمدها السجلماسي في وضع مصطلح التخييل هي:

1 جعل مصطلحه الأساسي التخييل محتويا لمفهومه، موضوعيا في دلالته، متناولا جميع معاني فروعه الأخرى، ليبدو في تقديمه للمصطلح بقوله:« قول مركب من نسبة الشيء إلى الشيء،تركيبا تذعن له النفس، علاقته المشابهة، الاشتراك بين الشيئين »[2].

2 اعتمد على العلاقة الدلالية بين المصطلح الأساسي والمصطلحات المتفرعة عنه، بالنظر في منظومة المفاهيم المشتركة بينها لتحقيق مدلول واحد هو الفعل التخييلي.

3 اعتمد في وضع المصطلحات الفرعية على النوى المحدّدة لها التي تساهم في بناء النسق المصطلحي، هي هنا تحقق فعل التخييل أو الخيال في الفروع الأربعة »[3].

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 261.

[2] المصدر نفسه، ص: 219.

[3] حسين دحو، المصطلح البلاغي في كتاب المنزع البديع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص: 100-101.

ومن هذا فإننا نرى أن شرط شرف المخيّل قد تحقق في قولى ابن المعتز والمعّري في وصفهما للهلال، حيث صنفهما السجلماسي من أحسن الشواهد (المثال 1- 7 و1- 8) حيث يعلق السجلماسي قائلا: « فإنهما في النهاية من الشرف والجلالة لشرف المخيل به وجلالته، وما أخس ما جاء به غيرهما فيه حيث قال: كأنه " حزة بطيخ " فإنه على نهاية المقابلة للتخييل الأول وذاهب في النهاية من الخساسة إلى أبعد غاياتها »[1].

ونستنبط من هذا كله أن السجلماسي يقول أنه ليس المهم تخيل أمور، وإنما مفاد الأمر ما الأشياء المتخيلة ؟ لأن قيمة التخييل من قيمة المخيّل، وهنا تبرز جمالية التخييل ونلمس أهميته، وقد أكد أرسطو على ضرورة تحسين المجازات في كتابة فن الشعر.

وهكذا يمكننا القول أن التخييل قد لقى اهتماما أكثر من طرف السجلماسي لكونه موضوع الصناعة الشعرية وخاصة نوع المجاز منه، وظهر هذا الاهتمام بوضوح من خلال إطناب السجلماسي في شواهد هذا الجنس، حيث يقول مصرحا بذلك:« لقد أطنبنا في صوره الخاصة ومثله الجزئية من قبل أن المثال مثبت للقاعدة الكلية والقانون »[2].

وهكذا فإن الشاهد الشعري يمثل عند السجلماسي دعما للقاعدة وتأكيدا لها وكثرة الشواهد لها تأثير كبير بالنسبة له، فهي تثري المفهوم النظري وتزيده وضوحا.

2- مصطلح المجاز في غير فصل التخييل:

من خلال تطلعنا على استعمالات السجلماسي لمصطلح المجاز في غير فصل التخييل نجد أنه قد تعرض له في عدة مواضع أخرى، سنقوم بتصنيفها على التوالي:

1) الجنس الأول – الايجاز:

وهو من القضايا المتعلقة بخطاب البلاغة ومكوناتها المؤسسة، وقد وضعه السجلماسي كحجر أساس لبناء هرم المنزع وذلك باتخاذه مع باقي الأجناس العالية الأخرى.

ويحدد السجلماسي المفهوم اللغوي للإيجاز، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مفهومه الصناعي

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 261.

[2] المصدر نفسه، ص: 260.

قائلا: « قول مركب من اجزاء مشتملة بمجموعها على مضمون تدل عليه من غير مزيد»[1].

ومن الناحية النقدية فإن الايجاز عند السجلماسي هو تعبير عن مضمون من غير زيادة في اللفظ وهو بذلك لم يضف جديد عن التعريف المألوف للإيجاز، حيث قام باستعراض رأي ابن رشيق في الايجاز وهو رأي مأخوذ عن الرماني مع تصرف في النقل.

إذن فالايجاز هو:« اسم للمحمول يشابه به شيء شيئا في جوهر مشترك لهما محمول عليهما من طريق ماهو حمل تعريف الماهية، والمحمول كذلك هو الجنس، فلذلك هو جنس عال تحته نوعان احدهما المساواة والثاني المفاضلة ».

وهكذا فقد اعتمد السجلماسي على التقعيد المنطقي ويتبين ذلك من خلال الطريقة التي ركز عليها نظريته في تحليل مفهوم الايجاز، فجعله معادلة رياضية قطباها المساواة والمفاضلة.

وقام بإلغاء نوعا آخر يسوق إليه التقسيم، « فهو مرذول غير معرج في الدلالة عليه ولا مرجوع في العبارة إليه، وهو المسمى في نهج النقد فضلا وهدرا والحشو الفارغ »[2].

والحشو في البلاغة هو الكلام المطوّل الذي يخلو من الفائدة، حذف السجلماسي النوع الثالث الناتج عن القسمة وهو الذي يفضل فيه اللفظ عن المعنى وسماه حشو دون اعتبار إن كان منه فائدة.

1-1- المساواة:

المساواة هي النوع الأول من جنس الايجاز عرفها السجلماسي بقوله: « المساواة والموطئ فيه بيّن، والفاعل هو قول مركب من أجزاء فيه مساوقة لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان »[3].

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص:181-182.

[2] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 34-35.

[3] المصدر السابق، ص: 183.

إن السجلماسي هنا يُعِدُ المساواة مفهوما دلاليا تتساوى فيه الألفاظ مع المعاني وصنفها في الطبقة الرفيعة والمرتبة العالية، فنفهم من هنا أن المساواة هي فن من القول عزيز المنال، وقد قدم السجلماسي في هذا النوع تسعة صور منها سورتان من القرآن الكريم، إضافة إلى سبعة شواهد شعرية أغلبها ورد في شكل حكم ثلاثة نلمسها في بيتان لزهير وهما:

1)- وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ   وَلَوْ خَالَهَا تَخْفِي عَلَى النَاسِ تُعْلَمِ

2)- إِذَا أَنْتَ لَمْ تَقْصِرْ عَنِ الجَهْلِ وَالخَنَا   أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلَ

وبيت الهذلي:

3)- لاَ تَجْزَعَنَ مِنْ سِيرَة أَنْتَ سِرْتَهَا   فَأَوَلُ رَاضٍ سِيرَةَ مَنْ يَسِيُرَهَا

موضع المجاز في نوع المساواة:

لقد ورد المجاز في بيت للحطيئة (ديوانه: ص 254)

الحَمْدُ لله إِنِي فِي جِوَارِ فَتًى   حَامِ.ي الحَقِيقَة نَفَّاعٍ وَضَرَّارِ

لاَ يَرْفَعُ الطَرَفُ إِلاَ عِنْدَ مَكْرَمَةٍ   مِنْ الحَيَاءِ، وَلاَ يُغْضَى عَلَى عَارِ

يعلق السجلماسي على هذه الصور قائلا: « فهذه أقاويل ليس يفضل معناها على لفظها ولا لفظها على معناها شيئا » [1]، إن هذا الحكم النقدي الذي يطلقه السجلماسي يؤكده على صعوبة الفصل بين أحكام البلاغة وأحكام النقد.

1-2- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه:

وهو نوع يقع تحت نوع ما يقع في تركيب الإضافة، وهو من القضايا النحوية ويصف السجلماسي هذا النوع قائلا: « وحذف المضاف وابقاء المضاف إليه مجازا واسع كثير، ومهَيعُ لا حِبُ، اللغة طافحة به، وكثرته خارجة عن الإحصاء حتى لقد ظن قوم أنه حقيقة لا مجازا »، « وأن هذا النوع من الحذف، كثير في اللغة لا عيب فيه » [2].

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 184-185.

[2] المصدر نفسه، ص: 205.

و قد قدم السجلماسي لهذا النوع صور ثلاثة وهي قول العرب " الليلة الهلال" وآية قرآنية واحدة، وبيت شعري واحد.

موضع المجاز في نوع حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه:

البيت الشعري هو قول أبي ذؤيب الهذلي:

مِنْكَ البَرْقُ أَرْقُبُهُ فَهَاجَا   فَبِتُّ إِخَالَهُ دُهْمًا خِلاَجَا

ثم يعلق السجلماسي قائلا: « حذف المضاف في ثلاثة مواضع أحدها قوله: " أمنك البرق" أي من ناحيتك، والثاني قوله: " فبت إخاله " أي إخال صوته، وإنما زاد صوت رعده فأضمر ذكر المصاحب لتقدم ذكر مصاحبه وهو مهيع من كلامهم، الثالث قوله: "همًا" أي أصوات دهم خلاجٍ »[1].

فكل مواضع الحذف في هذا البيت تدل على استعمال السجلماسي للمجاز، والملاحظ أن السجلماسي قام بتحليل معظم الشواهد الشعرية التي أوردها لتوضيح ظاهرة الحذف التي تعرف بها اللغة، وينجز عنها إيجاز في القول.

2) الجنس الثاني – الإشارة:

وهو من القضايا البلاغية، « والإشارة عند الجمهور مثال أول لقولهم، أشار يشير كأنه الإيماء إلى الشيء والإلماع نحوه، وهو منقول إلى هذه الصناعة وموضوع فيها على العبارة عن المعنى بلوازمه وعوارضه المتقدمة أو المتأخرة أو المساوقة، من غير أن يصرح لذالك المعنى بلفظٍ أو قول يخصُّ ذاته وحقيقتة في موضوع اللسان » [2].

ويندرج تحت هذا النوع قسمان هما الاقتضاب والإبهام، والنوع الأول تحت نوع الاقتضاب هو:

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 206.
[2] المصدر نفسه، ص: 262.

2-1-التتبيـع:

وقد قام السجلماسي في هذا النوع بإيراد مفاهيم عديدة لمجموعة من علماء البلاغة، نذكر منها « والتتبيع هو المدعو الإرداف، والمدعو عند قوم التجاوز »[1].

ومن خلال هذه المفاهيم يتضح أن المقصود بالتتبيع اقتضاب في الدلالة على الشيء بلازم من لوازمه في الوجود، وتابع له في الصفة، وقد أورد السجلماسي ستة صور للتتبيع وهي أبيات شعرية.

موضع المجاز في نوع التتبيع:

و هو قول ابي محمد بن مطران

ظَبَاءُ أَعَارَتْهَا المَهَا حُسْنَ مَشْيِهَا   كَمَا قَدْ أَعَارَتْهَا العُيُونَ الجَاذِرُ

فَمِنْ حُسْنِ ذَاكَ المَشِي جَاءَتْ فَقَبَلَتْ   مَوَاطِيء مِنْ أَقْدا مِنْهُنَ الضَّفَائِر

2-2- التعريض:

« وهو اقتضاب الدلالة على الشيء بضده ونقيضه من قبل أنّ في ظاهر إثبات الحكم لشيء نفيه عن ضده ونقيضه »[2]، أي اقتضاب الدلالة بذكر ضدها.

ومن صور هذا النوع آيات من القرآن الكريم

موضع المجاز في نوع التعريض:

قوله تعالى: «ذُقْ إِنَكَ العَزِيزُ الكَرِيمُ»[3].

2-3- التلويح:

وهو « اقتضاب الدلالة على الشيء بنظيره، وإقامته مقامه».

موضع المجاز في نوع التلويح:

وهو بيت للنابغة الذبياني قال فيه:

---

[1] ينظر: ابن رشيق، العمدة، ج1، ص: 313.
[2] السجلماسي، المنزع البديع، ص:266.
[3] سورة الدخان، الآية: 49.

تَطَاوَلَ حَتَى قُلتُ: لَيسَتْ بِمُنْقِضٍ   وَلَيْسَ الذِي يَرْعَي النُجُومَ بِآَيِبِ

ثم يعلق السجلماسي: « يعنى الصبح أقامه مقام الرعي الذي يعد وفيهيب بالماشية على جهة النظير »[1].

1 –الجنس الثالث– المبالغة:

وهي من القضايا الصرفية، وتعد النوع الثاني من الجنس العالي،« تدعى باسم جنسها، لأنها بحسب الباحث تقال بتواطىء وبعموم وبخصوص، ويقصد بها وقوع المبالغة في اللفظ المركب أي الأقاويل »[2]، وتنطوي تحت هذا الجنس خمسة أنواع أخرى

3–1– التجريد المركب:

« وهو الذي لا يرد بمجرده بل بمقارنة معنى التشبيه، فقوّته إذن قوة التشبيه وهو معنى التركيب الذي أردناه »[3]، وقد قدم السلجماسي خمسة عشر صورة.

موضع المجاز في نوع التجريد المركب:

قول أبي الطيب:

بَنَاهَا فَأَعْلَى القَنَا تَقرَعُ القَنَا   وَمَوجُ المَطَايَا حَولَهَا مُتَلاَطِمُ

وَكَانَ بِهَا مِثْلَ الجُنُونُ فَأَصْبَحَتْ   وَمِنْ جُثَثُ القَتْلَى عَلَيْهَا تَمَائِمُ"[4]

وقول السري:

حَضَرْنَا وَالمُلُوكُ لَهُ قِيَامُ   تَغُضُّ نَوَاظِرَ فِيْهَا انْكِسَارُ

فَزُرْنَا مِنْهُ لَيثَ الغَابِ طَلْقَا   وَلَمْ نَرَ قَبْلَهُ لَيْثًا يٍُزَارُ

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص:266.
[2] المصدر نفسه، ص: 272.
[3] نفسه، ص: 279-280.
[4] نفسه ، ص: 282.

3-2-الاستثناء:

« لا يفيد الاستثناء عند السلجماسي المفهوم المتعارف عليه عند النّحاة، أي الإخراج "بإلا" أو إحدى أخواتها، وإنما هو اصطلاح من أصحاب علم البيان ومواضعه من الحاتمي، ويذكر السجلماسي عكس الذي لم يشر إليه ابن المعتز، ألا وهو " تأكيد الذم بما يشبه المدح"، ومن هنا فالاستثناء عنده هو " تأكيد أحد المتقابلين بما يشبه الآخر»[1].

لقد تناول السجلماسي " تأكيد المدح بما يشبه الذمّ" و" تأكيد الذّم بما يشبه المدح" في معرض واحد، ذلك لأن الموضوعين مبنيان على أسلوب بلاغي واحد، هو بناء حكم معنوي موهم خلاف المقصود، ثم الاستثناء منه بما يتثب غرض المتكلّم ، وقد قدم السجلماسي سبعة صور منها ثلاثة آيات قرآنية وخمسة أبيات شعرية

موضع المجاز في نوع الاستثناء:

قول الشاعر:

هِيَ الكَلْبُ إلاَ أَنَ فِيهَا مَلاَلَةً وَسُوءَ مُرَاعَاةِ، وَمَا ذَاكَ فِي الكَلِبِ »

3-3-تسمية السبب باسم المسبب:

وذكر السجلماسى صورتان واحدة منها آية قرآنية والثانية بيت شعري أنشده أبوبكر بن دريد في الخصائص.

موضوع المجاز في نوع تسمية السبب باسم المسبب:

وهو قوله تعالى: « وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَارِ»[2].

[1] المصدر نفسه ، ص: 287-289.

[2] سورة غافر، الآية: 41.

3-4-تسمية الشيء بعقباه:

« أعني بمآله وما يصيرُ إليه في حالٍ لم يكن بعد متصفاً » [1]، وقدم لهذا النوع صورتان وهما آياتان من القرآن الكريم

موضوع المجاز في نوع تسمية الشيء بعقباه:

قوله عزوجل: « إِنِي أَرَانِي أَعْصُرُ خَمْرَا »[2].

إن نوع تسمية السبب باسم المسبب وعكسه نوع تسمية الشيء باسم أولاه وبعقباه هو ما أطلق عليه الأقدمون اسم المجاز، وخصه المتأخرون بعد السكاكي باسم المجاز المرسل.

3-5-المثال:

« وموطئه بين أيضًا، والفاعل» [3]، قدم فيها السجلماسى سبعة عشرة صورة كلها أبيات شعرية.

موضوع المجاز في نوع المثال:

قول أبو العلاء:

كَأَنَ بِنَانَهَا سَرَقَتْكَ شَيِءً   وَمَقْطُوعَ عَلَى السَّرِقِ البَنَانُ

ثم يعقب قائلا: « سرقتك شيئا فقطعت: ومقطوع على السرق البنان »[4].

3-6-التتميم:

وموطئة بيّن وأما الفاعل فهو قوله: « مركب من جزئين أحدهما وهو الثاني تكملة الأول واقعة في أثنائه إما مبالغة وإما احتياطا واحترازا من التقصير»، وقد قدم السجلماسى أربع صور لهذا النوع وهما آيات من القرآن الكريم وبيتان شعريان.

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص:298.
[2] سورة يوسف، الآية: 36.
[3] المصدر السابق، ص: 316.
[4] نفسه، ص: 321.

موضوع المجاز في نوع التتميم:

قول الشاعر طرفة:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدُهَا   صَوْبَ الرَبِيعِ وَدِيْمَةَ تَهْمِى

"فتتم واحتاط بقوله:"غير مفسدها" احتراز من التقصير اللاحق من الإطلاق بالتقيد"[1].

3-7-التخصيص:

« وهو قول مركب من جزأين: أولها كلي وأخرهما جزئى،لغرض في السياق يفيد فيه الجزئى مزية لا يفيدها الكلي، بمطلقة من حيث هو وبمفرده، وقد نرسمه بأنه إيراد المعنى بعد الأعم لزيادة فائدة في الأخص ».

وقد أورد السجلماسى في هذا النوع سبعة صور منها أربعة آيات قرآنية وثلاثة أبيات شعرية

موضوع المجاز في نوع التخصيص:

قول الشاعر سيار بن قصير الطائى:

عَشِيَة أَرْمِي جَمْعَهُمْ بِلَبَانَه   ونَفْسِى، وَقَدْ وَطَنَتُهَا فَاطْمَأَنَتِ

2 - الجنس الرابع – الوّصف:

« هي ترديد المعنى الواحد بعينة وبالعدد الواحد مرتين فصاعدا بلفظين متفقي الدلالة ترادفا أو تداخلا، وقد نرسمه بالمجيء بكلمتين مختلفتي اللفظ ومتفقتي المعنى وقوتهما واحدة »[2]، وينقسم الرصف إلى نوعين هما الإرصاد والتحليل

4-1-المقابلة:

« القول المركب من جزئين بسيطين ثانيين كل جزء منهما مركب من جزئين أولين، ولجزء جزء من البسيطة الأول التي من أخد الجزئين البسيطين الثانيين إلى جزء جزء من البسيطة الأول التي من البسيطة الأخر الثاني، وضع ونسبة »[3].

قدم السجلماسى لهذا النوع تسعة صور منها أربعة آيات قرآنية وخمسة أبيات شعرية.

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 323-324.

[2] المصدر نفسه، ص: 337.

[3] نفسه ، ص: 344-345.

موضوع المجاز في نوع المقابلة:

قوله تعالى: « لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ »[1].

قول الشاعر أحمد بن محمد اللجيمي أبو منصور:

مَا أَنْسَ ذَاتَ الخَالِ إِذَا حَسَرْتُ   قِنَاعُهَا فَبَدَتْ تِلْكَ العَنَاقِيدُ

وَأَطْلَعَتْ مِنْ مُحَيَّاهَا وجُمَتِهَا   شَمْسًا عَلَيْهَا رِوَاقُ اللَيْلِ مَمْدُودُ »[2].

4-2- التقسيم:

« هو قول مركب من جزئيين كل جزء منهما يدل على معنى هو نوع قسيم في أمر ما كلي مدلول عليه بجملة القول، مصّرح فيه بأداة التحليل والأمر الكلي معًا »[3].

وقدم السجلماسى لهذا النوع عشرة صور منها آياتان من القرآن الكريم من سورة البقرة وثمانية أبيات شعرية.

صور المجاز في نوع التقسيم:

قول أبي الطيب في ديوانه:

فَنَحْنُ فِي جَدَلٍ، وَالرُومُ فِي وَجَلٍ   وَالبِرُّ فِي شُغُلٍ، وَالبَحْرُ فِي خَجَلٍ".

وقول المتنبي:

الدَهْرُ مُعْتَذِرُ وَالسَيْفُ مُنْتَظِرُ   وَأَرْضُهُمْ لَكَ مُصْطَافَ ومُرْتَبَعُ

لِلسَي مَا نَكَحُوا وَالقَتْلِ مَا وَلَدُوا   والنَهْبِ مَا جَمَعُو وَالنَارِ مَا زَرَعُو[4]"

5-الجنس الخامس- المظاهرة:

« هو قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحالٍ ما »[5].

ويندرج تحت هذا الجنس نوعان هما المواطأة والمزايلة.

---

[1] سورة الزمر، الآية: 65.

[2] السجلماسي، المنزع البديع، ص:349.

[3] المصدر نفسه، ص: 355.

[4] نفسه، ص: 358.

[5] نفسه ، ص: 368.

5-1-المطابقة:

المطابقة عند السجلماسى هى « قول مركب من جزئين كل جزء منها هو عند الآخر بحال منافريه، وقد أخد من جهتى وضعهما في الجنس المنافرى من الأمور، وحمل أمر ما آخر وصفة ما آخرى عليها فقط »[1]، إن تعريف ابن رشيق يتوافق مع تعريف السجلماسى، والتى تأخذ معنى المخالفة، أما قدامة بن جعفر فيأخذ المطابقة بمعنى الموافقة، أي يشترك المعنيان في اللفظ الواحد بعينه، وهذا ما لا يعده السجلماسى من المطابقة بل هو من جنس التجنيس.

وقدم السجلماسى صور وعددها عشرة منها آيتان من القرآن الكريم وثمانية أبيات من الشعر

صور المجاز في نوع المطابقة:

قوله عز وجل: « الذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضُعْفٍ »[2].

وقول الشاعر كثير:

أَزُورُهُمْ، وَسَوَادُ اللَيلِ يَشْفَعُ لِي   وَأَنْثَنِي، وَبَيَاضُ الصُبْحِ يَغْرِبِي

5-2-المكافأة:

« وهو قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال منافريه »[3]، وقدم السجلماسي لهذا النوع خمسة صور منها آيتان من القرآن الكريم وثلاثة أبيات شعرية

صور المجاز في النوع المكافأة:

قول أبي تمام:

فَلَو أَنَّ حَيًا يَقْبَلُ المَالَ فِدْيَةً   لَسُقْنَا لَهُمْ سَيْلاً مِنَ المَالِ مَغْنَمَا

وَلَكِنْ أَبَى قَومُ أُصِيبَ أَخُوهُمُ   رِضَا العَارِ، واخْتَارُوا عَلَى اللَبَنِ الدَمَا».

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 375.

[2] سورة الروم، الآية: 54.

[3] المصدر السابق، ص:381.

5-3-المقايضة:

« هو قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال منافريه غير محفوظ الوضع متبدّلة »[1].

من هذا التعريف نجد أن السجلماسي يشترط عند حدوث المقايضة في القول حلول جزء القول مكان الجزء الآخر مع استقامة المعنى وتمامه، دون تغير المراد منه ولا يكون هذا إلا بتساوى الجزئين وصّحة قبول أحدهما الآخر.

وقد قدم السجلماس لهذا النوع عشرة صور منها آية قرآنية من سورة الحديد وقولين للحسن بن على بن أبي طالب وسبعة أبيات شعرية

صور المجاز في نوع المقايضة:

قول الشاعر ابن خفاجة في وصف جَبَبِ الكأس ونور الشجر

إنَمَا العَيْسَ مُدَامُ أَحْمَرُ   قَامَ يَسْقِيهِ غُلاَمُ أَحْوَرُ

وَعَلَى الأَقْدَاحِ والأَدْوَاحُ مِنْ   حَبَبِ، تِبْرُ وَنُورُ جَوهَرُ

فَكَأَنَ الدَوحَ كَأسَ أَزْبَدِتْ   وَكَأَنَ الكَأسَ دَوحُ مُزْهَرُ[2].

5-4-المحاذاة:

« هو قول مركب من جزئين متفقي لقب المثال الأول كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال ملائميهٍ »[3]، وقدم لهذا النوع بينان لأبى تمام

صور المجاز في نوع المحاذاة

لاَ تَسْقِنِي مَاءَ المَلاَمِ فَإِنَنِي   صَبُّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي[4]

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع ، ص: 385.
[2] المصدر نفسه، ص: 389-390.
[3] نفسه، ص: 395.
[4] نفسه ، ص:400.

5-5- ما وافق الجزء الأخير من القول الجزء الواقع في صدر القسيم الثاني من القول وفاتحته (ما وافق الجزء الأخير من القول صدر االجزء الأخير):

صور المجاز في نوع ما وافق الجزء الأخير من القول صدر الجزء الأخير

قول الشاعر ذو الرمة:

عَزِيزَ بَنِى سُلَيمٍ أَقْصَدتْهُ   سِهَامُ المَوتِ وَهِي لَهُ سِهَامُ.

5-6-الترديد:

« هو قول مركب من جزئين متفقي المادة والمثال، كل جزء منهما محمول عليه ومعلق به أمر ما غير الأول »[1]، وقدم فيه السجلماسى خمسة صور من أبيات شعرية

صور المجاز في نوع الترديد:

قول مهيار بن مرزوية الديلمي:

وَعَهْدِي بِهَا، وَالدَمْعُ يَجْرِي بِلَونِهِ   فَتَصْبُغُةُ مِنْ خَذِّهَا بِنَجِيعِ

فَإِنَ شُعَاعَ الشَمْسِ فتي وَجْنَاتَهَا   يُطِيرُ شُعَاعَ النَارِ بَيْنَ ضُلُوعِي

الجنس السادس- التوضيح:

« وهو توفيه الدلالة على المعنى أقصى غاياتها والبلوغ بها أبعد نهاياتها »[2].

إذن التوضيح يتعلق بإبانة المعنى والإفصاح عنه بالعبارة الدالة عليه، وهكذا فإنه من المحتمل أن تقع العبارة مستقلة الدلالة بذاتها من غير حاجة إلى غيرها وهو النوع الأول المسمى البيان، أو وقوعها غير مستقلة بدلالتها وتفترق إلى غيرها لإزالة إبهامها وهو النوع الثاني المسمى التفسير.

[1] المصدر نفسه، ص: 410-411.

[2] نفسه، ص: 414.

6-1-البيان:

«إحضار المعنى للنفس بسرعة الإدراك» [1]، «وهو كشف المعنى حتى تدركه النفس من غير عقله»[2]، وجاء السجلماسى لهذا النوع بعدة صور فهي تفوق العشرين شاهد جلها من القرآن الكريم، ماعدا بيت شعري واحد للممزق العبيدي وبعض الحاديث.

صورالمجاز في نوع البيان:

قوله عزوجل: « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »[3].

ثم يعلق قائلا: « وهو من البيان الموجز الذى لا يقرن به شيء »[4].

قول النبي صلى الله عليه وسلم: « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ وَهُمْ يَدٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ».

بيت شعري للممزق العبدي يقول فيه:

فَإِن كُنتُ مَأْكولاً فَكُن خَيرَ آكِلٍ وَإِلّا فَأَدرِكني وَلَمّا أُمَزَّقِ

6-2- التفسير:

« وقوع العبارة في هذا النوع غير مستقلة الدلالة لإبهام في الجزء الأول وهو المفسّر إما بالعرض، وإما بالقصد لغرض الجمع في القول بين دلالتى الإجمال والتفصيل »[5].

و قدم السجلماسي ثمانية أبيات شعرية كشواهد له

صور المجازفي نوع التفسير:

قول الفرزدق:

لَقَدْ جِئْتُ قَومًا لَوْ لَجَأْتَ إِلَيهِمْ طَرِيْدَ دَمٍ أَو حَاملاً ثِقْلَ مَغْرَم
لَأَلْفَيْتَ فِيهِمْ مُعْطِيًا وَمُطَاعِنًا وَرَاءَكَ شَزْرًا بِالوَشِيجِ المُقَوَّمِ

---

[1] ثلاث رسائل في اعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلامة، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م، ص: 106.
[2] ابن رشيق، العمدة، ص: 303.
[3] سورة البقرة، الآية: 179.
[4] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 417.
[5] المصدر نفسه، ص: 420-422.

قول المتنبي:

فَتَى كَالسَحَابِ الجُونِ يَرْجَى وَيَتَقِي   يُرْجَى الحَيَا مِنْهُ وَتَخْشَى الصَوَاعِقِ[1]

الجنس السابع- الإتِّسَاعُ:

وهو مفهوم بلاغي عرفه السلجلماسى: « صلاحية اللفظ الواحد بالعدد للاحتمالات المتعددة من غير ترجيح »[2]، وهذا ما يسمح بعملية التأويل، ويضع القارئ في دائرة الإبداع، إذن الاتساع يمنح للمبدع أحقية تجاوز المعانى الأول إلى معانى ثانية

وقسم الاتساع إلى نوعان هما الاتساع الأكثري والاتساع الأقلي

7-1-الاتساع الأكثري:

« أن يتّحد اللفظ البتة ويختلف في تأويله، وإنما قيل فيه أكثري لكثرة وقوعه في الكلام والكتاب والسنة والشعر، وعليه عامة الخلاف في القرآن وفي الحديث ».

وقدم السلجلماسى ثلاثة عشرة صورة لهذه النوع

صور المجاز في نوع الاتساع الأكثري:

قول الشاعر عمرو بن معدى كرب:

قَومُ إِذَا لَبِسُوا الحَدِيـ   ـدَ تَنَمَرُوا حَلَقًا وَقِدًّا

الجنس الثامن- الانثناء:

« هو تردد المتكلم بين جهتى قول وجنبتى كلام »، وقسم السجلماسى جنس الانثناء إلى نوعان الإنفتال والعدول.

8-1-الالتفات:

« وهو انصراف المتكلم عن الإخبار إلى المخاطبة،وعن المخاطبة إلى الاخبار »[3].

---

[1] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 425-426.
[2] المصدرنفسه، ص: 429-431.
[3] نفسه، ص: 442.

قدم السجلماسى لهذا النوع ستة صور منها ثلاثة آيات قرآنية وثلاثة أبيات شعرية.

صور المجاز في نوع الالتفات:

قوله عزوجل: « وَاللهِ الذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرَ سَحَابًا فَسَقَنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيينَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مِوتِهَا »[1].

8-2-الاعتماد:

« وهو تردّد المتكلم لإفادة معنى لم يُبْنَ القول عليه صريحا بل ضمناً ».

وقدم السلجماسى لهذا النوع عشرة صور منها أربعة آيات قرآنية وستة أبيات شعرية

صور المجاز في نوع الاعتماد:

قول جرير:

مَتَى كَاَن الخيَامُ بِذِي طُلُوحُ   سَقَيتِ الغَيْثَ أَيَتُهَا الخِيَامُ؟

وكذلك في قول الشريف في كافيته:

سَهْمُ أَصَابَ وَرَامِيه بِدِي سَلَمٍ   مَنْ بِالعِرَاقِ لَقَدْ أَبْعَدْتِ مَرْمَاكِ[2].

8-3- الاستطراد:

« وهو أن يريد المتكلم وصف شيء وهو إنّما يريد غيره ثم يقطع ويعود إلى ما قصده من أول الأمر »، قدم السلجماسي لهذا النوع سبعة عشرة صورة منها آية قرآنية واحدة، وستة عشرة صورة من الشعر.

صور المجاز في نوع الاستطراد:

قول السرموءل:

وَنَحْنُ أُنَاسُ مَا نَرَى القَتْلَ سُبَةً   إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرُ وسَلُولُ

يُقَرِّبُ حُبُّ المَوتَ آَجَالُنَا   وَتَكْرَهُه أَجَالُهُمْ فَتَطُولُ

وقول السّرى الرفاء الموصلي:

نَزَعَ الوُشَاَةَ لَنَا بِسَهْمِ قَطِيعَةٍ   بُرمىَ بِسَهْمِ الحِيْنِ مِنْ يَرْمِى بِهِ

---

[1] سورة فاطر، الآية:09.

[2] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 444-447.

لَيْتَ الزَمَانُ أَصَابَ حَبَّ قُلُوبِهِمْ بِقَنَا ابْنَ عَبْدِ الله أَو بِحَرَابِهِ[1]

8-4- التفريع:

« وهو أن يقصد المتكلم وصفا ثم يفرع منه آخر يزيد الموصوف تأكيدًا »[2].

وهو إغراق المتكلم في وصف الشيء المراد بإضافة وصف آخر متفرع عن الأول لتأكيده

وقدم السلجماسى لهذا النوع خمسة عشرة صورة من أبيات شعرية

صور المجاز في نوع التفريع:

قول محمد بن وهب:

طَلَلاَنِ طَالَ عَلَيهَا الأَمَدُ دَثَرَ افَلاَ عَلمُ وَلَا نَضَدُ

لَيْسَا البَلَى فَكَأَنَمَا وَجَدَا بَعْدَ الأَحِبَه، بَعْضَ مَا أَجِدُ

8-5- الخروج:

« هو أن يُرى المتكلم أنه يريد وصف شيء وهو إنما يريد آخر يخرج القول إليه فيتمادى في نهجه ويستمر في صوبه »، واشترط له السجلماسى شرط وهو « لطف التخلص ورشاقته، وشرف التغلغل وفخامته، واستقصاء المعنى وغرابته، وقرب المقصد ومناسبته » ، وقدم السجلماسى لهذا النوع تسعة صور من أبيات شعرية

صور المجاز في نوع الخروج:

قول أبو العلا المعري

وَقَدْ حَلَفَتَ أَنْ تَسْأَلَ الشَمْسَ حَاجَةً فَإِنَ سَأَلَتْكَ اليُسْرَ بَرَّتْ يَمِينَهَا"

الجنس التاسع – التكرير:

« هو إعادة اللفظ الواحد بالعدد أو بالنوع أو المعنى الواحد بالعدد أو النوع في القول مرتين فصاعدًا »[3]، ثم ذكر نوعان لهذا الجنس، فإذا كان التكرير باللفظ سمي التكرير اللفظي أو المشاكلة وإذا كان بالمعنى فهو التكرير المعنوى أو المناسبة.

[1] المصدر السابق ، ص: 457-459.
[2] نفسه، ص: 466.
[3] نفسه، ص: 472-476.

9-1- البناء:

« وهو إعادة اللفظ الواحد بالعدد وعلى الإطلاق المتّحد المعنى كذالك مرتين فصاعدًا خشية تناسي الأول لطول العهد به في القول »[1]، قدم لهذا النوع خمسة صور وهي آيات قرآنية

صور المجاز في نوع البناء:

قوله عزوجل: « أَيَعِدُكُمْ أَنَكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامَا أَنَكُمْ مُخْرِجُونَ »[2].

ثم يعلق قائلا: « فقوله أنكم الثاني بناء على الأول وإذكار به خشية تناسيه لطول العهد به في القول »[3].

9-2- تجنيس المماثلة:

« وهو إعادة اللفظ الواحد بالعدد باختلاف المعنى مرتين فصاعدًا »، وقدم لهذا النوع ستة صور وهي أبيات شعرية

صور المجاز في نوع تجنيس المماثلة:

قول ابن الرومي:

لِلسَتُود فِي السُودِ آَثَأُر تَرَكْنَ بهَا لُمَعًا مِنَ البِيْضِ تَثْنِى أَعْيُنَ البِيضِ

9-3- تجنيس السمع:

« وهو من قرب أحد المخرجين من الآخر»، وقدم لهذا النوع أربعة صور منها آية قرآنية من سورة القيامة الآية 23، وثلاثة أبيات شعرية.

صور المجاز في نوع التجنيس السمع:

قول شمس المعالي:

إنَ المَكَارِمَ فِي الَمكَا ـرِهِ والمَغَانِمِ فِي المَعَارِمِ[4]

[1] المصدر السابق، ص: 477-478.

[2] سورة المؤمنون، الآية:35.

[3] السجلماسي، المنزع البديع، ص: 478.

[4] المصدر نفسه، ص: 482-488.

9-4- مايقع في أثناء البيت:

« وهو إن كان الثاني قد يقع في قافية ذلك البيت »، قدم السلجماسى لهذا النوع خمسة صور وهي أبيات شعرية.

صور المجاز في نوع مايقع في أثناء البيت:

قول أبو الفتح البستى:

إِلَى حَتْفِي سَعىَ قَدَمِي أَرَى قَدَمِي أَرَاقَ دَمِي

فَكَمْ أَنْقَدَّ مَنْ نَـدَمٍ وَلَيْسَ بِنَافِعٍ نَدَمِي

9-5- تجنيس الكناية:

« وهو إعادة كلمتين بمعنيين مختلفين في موضعين من القول هي في أحدهما مصرّح بها، وفي الآخر مَكْنِيّ بها عن الأولى ».

قدم السلجماسى سبعة صور لهذا النوع وهي أبيات شعرية

صور المجاز في نوع تجنيس الكناية:

قول دعبل في رثاء امرأته سلمى:

أَنِي أُحِبُكِ حُبًا لَو تَضَمَّنَهُ سَلْمَى سَمِتُكِ، خَرَّ الشَاهِقِ الرَاسِي".

وقول أبي حسن البوني في مُغَنٍ ثقيل ذكره أيضا صاحب كتاب " الحديقة":

وَكَأَنَمَا سَكِرَ الكُمَيْتُ بِلَونِهِ فَلَهُ بِمَشْيَتِهِ احْتِيَالَ طَرُوبِ[1]

9-6- الاشتراك:

« والموطيء فيه بّين والفاعل »، وقدم السلجماس لهذا النوع سبعة صور هي أبيات شعرية مختلفة.

صور المجاز في نوع الاشتراك:

قول البحتري:

صَدَقَ الغُرَابُ لَقَدْ رَأَيْتُ شُمُوسَهُمْ بِالأَمْسِ تَغْرُبُ فِي جَوَانِبَ "غُرِّبِ"[2].

---

[1] المصدر السابق، ص: 491-498.

[2] نفسه، ص: 506.

وقول ابن حصينة المعري:

فَإِلاَّ قَضَيْتُ الحَجَ غَيْرَ ذَمِيمَةٍ وَفُزْتُ بِإِطْلاَقِ الحَجِيجِ مِنَ الأَسْرِ

أَلاِ لاَ أَرَى ذَاتَ الغَدَائِرِ وَالبُرَى مُبَرَّأَةً مِنَ نَكْثِ عَهْدٍ وَلاَ غَدْرِ

وقال أيضا:

مَا بَالُ شَمْسِ (الحَي) ذَاتَ شِمَاسِ لَمَا رَأَتْ وَضَحَ المَشِيْبِ بِرَاسِي

يَا هَذِهِ لَوْ كُنْتِ جِدَّ شَفِيقَةٍ لَرَثَيْتِ لِي مِمَا أَبَيْتِ أُقَاسِي

لَكِنْ فؤَادُكِ مِثْلُ فوُدِكِ فَاحِمُ أبدا، وَقَلْبُكِ مِثْلُ قُلْبُكِ قَاسِي[1]

إذا لم يخصص السجلماسي في كتاب المنزع البديع لـ "المجاز" مبحثا مستقلا، ولكن إشارته إلى أن القول ينقسم ، « ولما ساغ أيضا من جهة أخرى في نفس أصل منهج العبارة وقانون الدلالة من قبل إنقسام القول من تلك الجهة إلى الحقيقة والمجاز، التعبير المجازي والخروج عن الحقيقة أحيانا على نسبة ما اتساعا في الكلام واختيارا للأفصح عن أشكال الأقاويل وطلبا للأجزل منها، فإنهم مما يعدلون عن الشكل الفصيح من القول إلى الشكل الأفصح »[2].

وهكذا فإن هذا القول يتضمن أن السجلماسي يأخذ بالمفهوم الذي استقر عند المعتزلة وشاع عند العلماء مند القرن الرابع الهجري، من أن اللغة تنقسم إلى الحقيقة والمجاز، ولكن تظل المشكلة في ربط السجلماسي المجاز بالكذب في حديثه عنه في ف صل التخيل، لأن هذا الربط لا يوجد في تراث أسلافه في المدرسة التي ينتمي إليها.

---

[1] المصدر السابق، ص: 508.
[2] نفسه، ص: 291.

خاتمة

خاتمـــــة

لا يسعنا في ختام هذا البحث المعنون بـ "مصطلح المجاز في كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد السجلماسي"، إلا الاعتراف بمجهودات القدامى وإسهاماتهم في إثراء المكتبة العربية بذخائر وكنوز نا درة ، لأن الموروث يبقى دائما شاهد على العصر وحدًا فاصل بين الماضي و الحاضر، وهذا ما اهتم به الدارسون قديما وحديثا، و بخاصة في موضوع العلاقة بين لغة الشعر ولغة النثر سواء عند العرب في مورثهم النقدي والبلاغي واللغوي أو عند اليونان من خلال كتابي أرسطو في الشعر والخطابة، فضلا عن دور هذين المصدرين وأثرهما عند الفلاسفة المسلمين من أمثال الفارابي (ت 339 هـ)، وابن سينا (ت 428 هـ)، وابن رشد(ت 595 هـ).

وقد سعي السجلماسي إلى تحقيق أهداف كبيرة من تأليفه للكتاب تتمثل في بيان أسرار بلاغة القرآن وإعجازه وصياغة مخاطبات جميلة ومقنعة وتقديم قوانين للتأليف والتأويل وما يحقق هذه الأهداف جميعها هو الصناعة النظرية لعلم البيان صنعة البديع، وقد تميز منهج الكتاب بنسقية علمية دقيقة، حيث ينتقل صاحبه من تحديد المعنى العامي أو الجمهوري للمصطلح إلي بيان المعني العلمي له.

ومن مزايا المجاز في اللغة العربية أنه يحفظ لها سيرورتها ويضمن لها التجديد مع الواقع الجديد، بالرغم من أن هناك من العلماء من يوجيز المجاز ومنهم من يعارضه وهكذا فقد توصلنا إلى هذه النتائج.

– لقد ارتكز السجلماسي علي مجموعة من المصادر الفلسفية اليونانية والعربية في تحديده ماهية المصطلحات، وتتبع خصائص العبارة في تناولها للمعاني.

– المجاز عند السجلماسي علم من علوم البيان، يندرج تحت نوع التخييل، وانطلق في تعريفه له من خاصية الكذب متيقنا أن القول المخترع كذبه هو الذي يحرك النفس ويثيرها،

وهو بذلك يتجاوز ما أتى به البلاغيون من تعريف للمجاز بتركيزهم علي النقل والاتساع والتبديل إلى أمره الجوهري وهو التخييل وما يثيره من استفزاز للمتلقى.

– إنه لم يطنب السجلماسي كثير في تناوله لمفهوم مصطلح المجاز، ولكنه أطنب في استعراضه للشواهد واللافت للنظر أنه لا يوجد فيها مثل من القرآن الكريم بل جلها من شعر المحدثين فقد أتى بتسعة وعشرين شاهدا، اثنتا عشر منها للمعري والباقي لابن خفاجة وأبي الفتح البستي وأبي فراس الحمداني وغيرهم، وقام بعرض هذه الشواهد على التتالي دون أي تحليل او تعقيب.

– نلاحظ أن التخييل قد لقي اهتمام أكبر من طرف السجلماسي، لكونه موضوع الصناعة الشعرية وخاصة نوع المجاز منه، وذلك من خلال كثرة صور هذا الجنس، حيث يقول السجلماسي" لقد اطنبنا في صوره الخاصة ومثله الجزئية من قبل أن المثال مثبت للقاعدة الكلية والقانون". (السجلماسي، المنزع البديع ، ص:260)

– وعند تتبع الصور الفنية في هذه الشواهد نلاحظ أن التشخيص يهيمن علي كثير منها ففي هذه الصور نجد " المطايا تتخيل" و"الرمح يتوهم " و" النرجس يحدق ".

– إن وقوف السجلماسي عند أي كلمة من الناحية اللغوية كان وقوفا قصيرا، والملفت للانتباه ابتعاده عن الاستطراد وعدم اهتمامه بالغريب والشارد، ثم يتجه مباشرة إلى التحديد العلمي للمصطلح وكان هدفه المفهوم الجمهوري.

– وأخيرا نلاحظ أن السجلماسي عند استعماله لمصطلح المجاز في غير فصل التخييل، يتبين واضحا أنه يستعمل المجاز بطريقة مختلفة عما ورد في هذا الفصل، فهو يستعمل المجاز مثلا في الجنس الرابع المبالغة وفي ثنايا حديثه عن نوع التداخل أن المجاز يقترن بالفصاحة عموما ولا علاقة له بفكرة المقدمات الكاذبة، " والخروج عن الحقيقة "، ليس له صلة بالكذب وإنما يعني (الاتساع) والخروج عن الكلام الحرفي.

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم برواية ورش**

* **المصادر:**

* **السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف الرباط، 1980.**

***المراجع:**

1. الجرجاني على بن محمد بن على، **التعريفات**، تحقيق مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، المغرب، الدار البيضاء، ط1، 2006.
2. ابن فارس أبو الحسن أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها**، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1، 1993.
3. الناقوري ادريس، **المصطلح النقدي في نقد الشعر**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، (د.ط)، 1982.
4. الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1327هـ.
5. قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
6. بن منقد أسامة، **البديع في نقد الشعر**، تحقيق حامد عبد المجيد وأحمد بدوى، مطبعة مصطفى البابي، مصر، (د.ط)، (د.ت).
7. المسدي عبد السلام، **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية و الاجتماعية، تونس، عدد5، 1981.
8. الشاهد البوشيخي، **مصطلحات النقد لدى الشعراء الجاهل يين و الإسلاميين**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009،
9. عبد القادر حسين، **المختصر في تأريخ البلاغة**، دار الشروق، ط1، 1982م.
10. طه أحمد أبراهيم، **تأريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري**، دار الحكمة، بيروت، لبنان، (د.ت).

11. شوقي ضيف :
أ. **البلاغة تطور وتاريخ**، دار المعارف، مصر، ط6، 1983، ص: 30.
ب. **في النقد الأدبي**، دار المعارف، مصر، ط3، (د. ت).
12. السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف مطبعة دار الرسالة، بغداد، 1982، ص: 170 .
13. أبي عبد الله عامر وعبد الله فالح، **معجم ألفاظ العقيدة**، تقديم عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 2،2000 م.
14. محمد الفاتح، **التلقي والتأويل**، المركز الثقافي، ط1، المغرب، 1994م.
15. ابن البناء المراكشي، **الروض المريع**، تحقيق رضوان ابن شقرون، الدار البيضاء، دار النشر المغربية، 1975م .
16. سلام محمد زغلول، **أثر القرآن في تطور النقد العربي**، دار المعارف، القاهرة، 1961.
17. أبي عبيدة معمري بن المثنى، **مجاز القران**، تحقيق فؤاد سركين، مطبعة الخانجي، القاهرة، ج1.
18. الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1938، ج5.
19. مهدي صالح السمرائي، **المجاز في البلاغة العربية**، مكتبة دار الدعوة، سوريا، ط1، 1974.
20. أحمد مطلوب، **البلاغة عند الجاحظ**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983م.
21. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة و الأدب**، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ت)، ط1، ج3.
22. ابن طباطبا العلوي محمد بن أحمد، **عيار الشعر**، شرحه وتحقيق عباس عبد الستار، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م.
23. الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشي ر، **الموازنة بين شعر أبي تمام و البحتري**، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، 1972، ط2، ج1.

24. الجرجاني القاضي على عبد العزيز، **الوساطة بين المتنبي وخصومه** ، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل ابراهيم و على محمد البجاوي، مطبعة عيسى التابي الحلبي، ط4، 1966 م.
25. ابن جنى أبو الفتح ابن عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد على النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1987، ج2.
26. ابن رشيق القيرواني، **العمدة**، حققه وفصله وعلق هوامشه، محمد محى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م، ج1.
27. العسكري أبي هلال الحسن بن عبد الله، **كتاب الصناعتين**، الكتاب والشعر، تحقيق على محمد البجاوي محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، ط 1، 1952م.
28. الشريف الرضي، **تلخيص البيان في إعجاز القرآن**، تحقيق مكي السيد حاسم، دار المعارف، بغداد، ط3، 1955،
29. محمد غنيمي هلال، **النقد الأدبي الحديث**، دار الدعوة، بيروت، 1973م.
30. نديم نعيمة، **الفن والحياة دراسات نقدية في الأدب الحديث** ، دار النهار، بيروت 1983م.
31. مهدى صالح السامرائي، **المجاز في البلاغة العربية** ، مكتبة دار الدعوة، سوريا، ط1، 1974م.
32. الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمان، **أسرار البلاغة في علم البيان** ، علق عليه محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية (د ت).
33. ابن الاثير ضياء الدين، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، تحقيق أحمد الحوفي و بدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر و مطبعتها، القاهرة.
34. ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت(276هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، شرحه وحققه أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1973م.
35. أرسطو طاليس، **فن الشعر**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة، ط 2، بيروت، 1973.

36. **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني** ، تحقيق محمد خلف الله و محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976م.

*** المذكــرات:**

1.حسين دحو، المصطلح البلاغي في كتاب المنزع البديع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

*** المجـلات و الدراسات:**

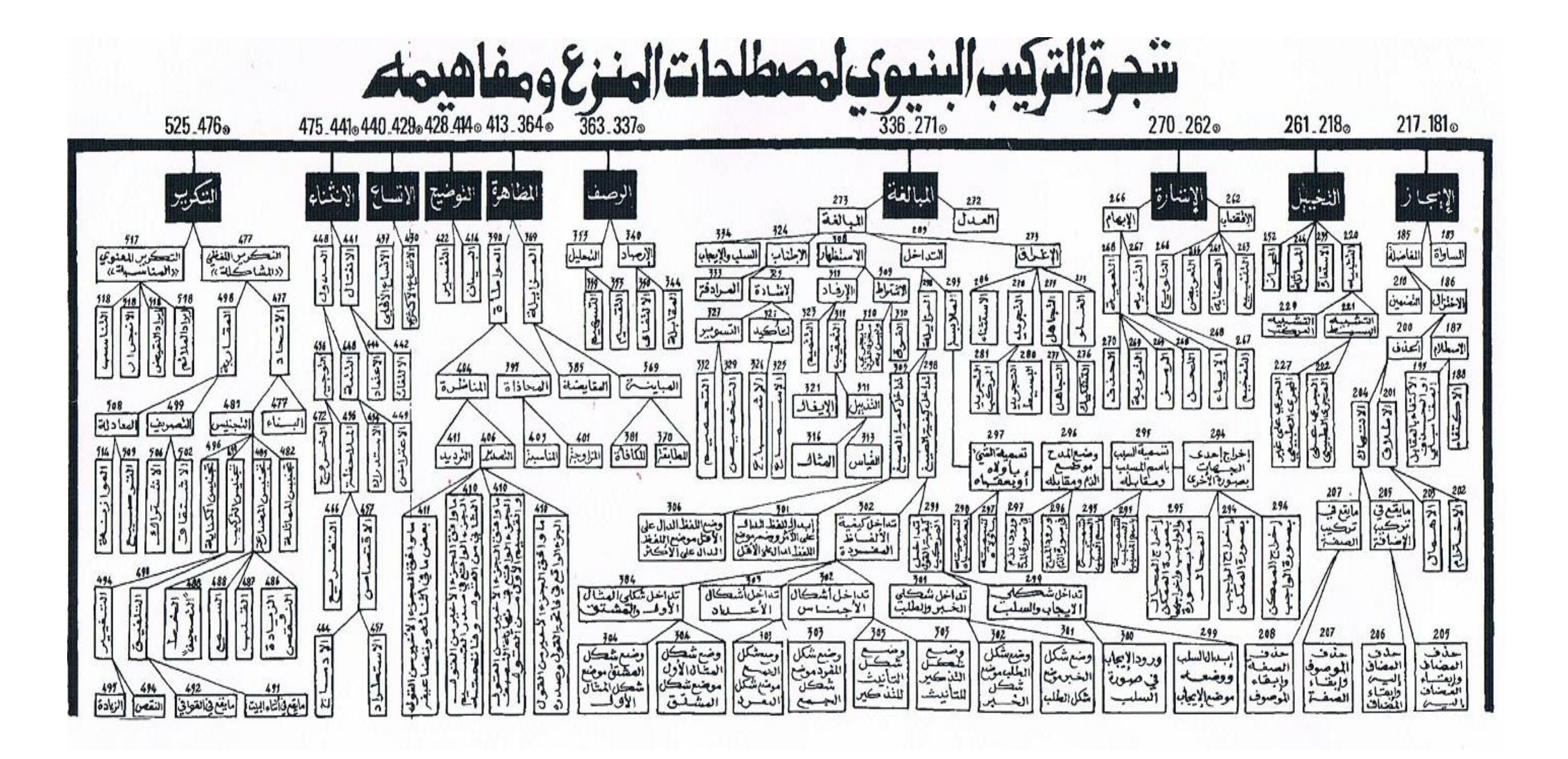
1.الروبي ألفت كمال، نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي حتى ابن رشد، بيروت دار التنوير، 1983م.

2.المانع سعاد عبد العزيز، شعرية ابن رشد بين التنظير و التطبيق، دراسة في شرح ابن رشد لكتاب أرسطو و تطبيقاته على الشعر العربي، مجلة جامعة الملك سعود، الأدب، المجلد 06، 1991 م

***القواميس و المعاجم:**

1. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.
2. الجوهري، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطارد، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1956.
3. الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق أبو الوفاء الهوريني ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007.

ملاحق


شجرة التركيب البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاهيمه
217_181 الإيجاز
261_218 التخييل
270_262 الإشارة
336_271 المبالغة
363_337 الوصف
413_364 المظاهرة
428_414 التوضيح
440_429 الاتساع
475_441 الاستثناء
525_476 التكرير